علاقة الدولة الحديثة بالأوقاف
محمد على باشا وآليات السيطرة على الأوقاف

مصطفى محمود على جمعة

باحث دكتوراه فى التاريخ الحديث والمعاصر - كلية البنات للآداب والعلوم والتربية - جامعة عين شمس.

علاقة الدولة الحديثة بالأوقاف

محمد على باشا وآليات السيطرة على الأوقاف

بقلم الباحث/ مصطفى محمود على جمعة

ملخص:

يدور موضوع البحث حول موقف الدولة الحديثة من الأوقاف، وخاصة الفترة التى تولى فيها محمد على حكم مصر (١٨٠٥-١٨٤٨م)، والتى تُعد البداية الحقيقية لمرحلة (اصطدام) الدولة الحديثة بمؤسسة الأوقاف، ومحاولة تلك الدولة فرض سياستها على هذه المؤسسة، لذلك كان حتماً سيحدث هذا الصدام، فى ظل حاكم يسعى لبناء إمبراطورية كبرى؛ ومشاريع عملاقة سخَّر من أجلها كافة الموارد، وتمُثل هذه المرحلة أيضًا؛ تراكم محاولات سابقة للاستيلاء على الأوقاف، ظهر ذلك بوضوح أيام المماليك والعثمانيين، إلا أنَّ اهتزاز السلاطين والولاة أمام قوة العلماء؛ أخّر هذا الصدام حتى ظهر الحاكم الذى يفرض رأيه بالقوة، وهى ذات الفترة التى شهدت تراجع دور العلماء فى مواجهة السلطة، من هنا استطاع محمد على من خلال محاولاته المستمرة ومراوغاته المتعددة أيضاً، أن يفرض على الأوقاف نوعاً من الرقابة الإدارية ويجعلها مرتبطة بالسلطة المركزية، ومن خلال هذه السيطرة بدأ سلسلة كبيرة من الإجراءات كان فى مقدمتها فرض الضرائب، والاستيلاء على الأوقاف التى لم يثبت حائزيها ملكيتها.

ومن هذا المنطلق سنُناقش فى هذا البحث: محاولات الدولة العثمانية الاستيلاء على الأوقاف كمقدمة لعصر محمد على، كما نُناقش سياسة محمد على وآليات السيطرة على الأوقاف، مع استعراض ثورة العلماء وعامة الناس، وموقفهم من هذه السياسة المتشددة، والتطورات الخاصة بهذا الشأن من خلال إنشاء ديوان الأوقاف، كما نُوضح مدى التغير الذى لحق بمؤسسة الأوقاف، ومعرفة حجم الوقف، وهل تأثر الإقبال عليه من جراء هذه السياسة، كما نُناقش

أيضاً موقف محمد على من أوقاف الأزهر، وفى النهاية نقف على أهم نتائج هذه السياسة وآثارها على واقع الأوقاف فى هذا العصر.

مشكلة الدراسة:

تتعقد مشكلة الدراسة وجوانبها، ليس فقط فى كثرة الوثائق وحجج الوقف، وأحياناً اختلاطها لتشابه موضوعها، إنما فى تبعثر المادة العلمية وتفرقها فى العديد من المصادر - سواء المنشورة أو غير المنشورة - بالإضافة إلى بعض المراجع، التى تبين العلاقة بين السلطة ومؤسسة الأوقاف، تلك المشكلة إذنْ تتمثل فى النقص الحاد داخل الدراسات الوقفية حول توضيح موقف الدولة الحديثة من الأوقاف، وضرورة سد تلك الثغرة وبشكل عاجل، وقد واجه الباحث صعوبات كثيرة أثناء إعداد هذه الدراسة، كان أهمها محاولة معالجة موقف الدولة الحديثة من هذه المؤسسة.

تســـاؤلات الدراسة:

يطرح هذا الموضوع عدة تساؤلات منها:

- ما هى الخطوات التى اتبعها محمد على لفرض سيطرته على الأوقاف.
- ما هى الإصلاحات التى أدخلها الباشا على نظام الأوقاف.
- كيف تقبل العلماء إجراءات محمد على بشأن فرض الضرائب على الأوقاف.

وغيرها من الأسئلة المُهمة الخاصة بموضوع البحث.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى معالجة مشكلة علاقة الدولة الحديثة بالمؤسسات التقليدية للمجتمع، مثل مؤسسة الأوقاف، هذه المشكلة التى ستتطور بعد ذلك إلى صدام مباشر للدولة الحديثة مع مؤسسة الأوقاف وإخضاعها لسيطرتها.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية البحث إلى أن نظام (الوقف) من الأنظمة التى تركت بصماتها، على الحياة فى المجتمع المصرى طوال عصوره السابقة، وخاصةً فى عصر "محمد على" لقد أسهم بقوة فى علاج مشكلة الأُمية والتخلف التى تجثم على صدر المجتمع، فضلاً عن إمداد الدولة بالأموال اللازمة لبعض المشاريع الخدمية.

حدود الدراسة:

تمتد حدود الدراسة من بداية عصر محمد على إلى نهاية فترة حكمه (١٨٠٥ - ١٨٤٨م) حيث اتسمت هذه الفترة بالكثير من التغيرات والتقلبات السياسية، والإدارية.

منهج الدراسة:

اتبع الباحث المنهج التاريخى التحليلى، حيث قام بجمع المعلومات من مصادرها الأولية وتحليلها بشكل موضوعى بما يخدم موضوع الدراسة.

مادة الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على عدد كبير من الوثائق التاريخية المتنوعة فى عصر محمد على، إضافة إلى المصادر المتنوعة من كتب التاريخ، والرحلات، والتراجم وغيرها ثم المراجع العربية، والأجنبية التى تطرقت فى بعض فصولها إلى الإشارة إلى هذا الموضوع.

تعريف الوقف وأنواعه:

الوقف فى اللغة يعنى: "الحبس والمنع" سواء كان مادياً أوْ معنوياً تقول: وقفت الدابة، إذا حبستها فى مكانها ومنعتها من السير[١]، أما فى الاصطلاح الفقهى فقد اختلف الفقهاء فى تعريفه تبعاً لاختلافهم فى فهم حقيقته، ونوع الملكية الثابتة به، وإن كان معظمها يقرر بأن الوقف هو: "حبس الواقف عيناً من أعيان ماله، فيقطع تصرفه عنها، مع بقاء عينه، ويجعل منافعها وفوائدها وريعها كوجه

من وجوه الخير، تقرباً إلى الله تعالى"[٢]، وعرَّفه بعضهم بأنه "حبس مال يمكن الانتفاع به، مع بقاء عينه على مصرف مباح"[٣]، أوْ هو "تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة"[٤]، وللفقهاء تعريفات أخرى كثيرة .. وقد أدى تدخل الدولة – الحديثة – فى شؤون المجتمع إلى حدوث متغيرات كثيرة، أثرت فيما أثرت على البنية المادية لنظام الأوقاف، ومن مظاهر تأثر مصطلح الوقف بتلك المتغيرات، ظهور تقسيم عرفى للوقف، سرعان ما تحول إلى تقسيم قانونى أو رسمى حكومى يميز بين ثلاثة أنواع: أولهما: "الوقف الخيرى" وقصد به ما كان ريعه مخصصاً ابتداءً للصرف على جهة من الجهات الخيرية التى لا تنقطع كالفقراء، والمساجد والمستشفيات .. وثانيها: "الوقف الأهلى" وقُصد به ما كان ريعه مصروفاً على الواقف نفسه، ثم على أولاده أو بعض أقاربه من بعده، ثم على ذريتهم من بعدهم، وهكذا إلى حين انقراضهم، ثم يؤول إلى جهة خيرية، وثالثها: "الوقف المشترك" وهو الذى يجمع بين النوعين السابقين فتكون فيه حصة خيرية وأخرى أهلية[٥]. وهذا التقسيم هو اصطلاح فقهى حديث[٦]. وقد استند الفقهاء فى تأصيلهم لشرعية الوقف إلى أدلة كثيرة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، على صاحبها أفضل الصلاة وأتم السلام. فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[٧]، وأمَّا أدلة الوقف من السنة النبوية فمنها قوله (: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، صدقة جارية، أوْ علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»[٨]. وحول التأصل الشرعى للوقف يمكن الرجوع إلى بعض المؤلفات الفقهية مثل: أحكام الأوقاف للإمام الخصاف وغيره.

محاولات الدولة العثمانية الاستيلاء على الأوقاف:

على الرغم من احترام السلطان سليم الأول (١٥١٢-١٥١٩م) للأوقاف المصرية بعد فتحه لمصر عام ١٥١٧م، وقضائه على دولة المماليك، وإصداره مرسومًا فى ٢٤ ربيع الآخر ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م، إلى "الكشاف والمباشرين والمتحدثين وولاة الأمور والشادين .. بعدم التعرض لجهات أوقاف الجوامع، والمدارس، والمساجد، والزوايا، والربط، وأنواع البر والقربات، وجهات الخير والصدقات"،

وحتى الأوقاف الأهلية والرزق ليس هناك ما يدل على أنَّ سليم قد تعرض لها، بلْ الأغلب أنه ترك أمرها بيد ذويها من نظارها وريعها لمستحقيها[٩]. إلا أنه وجدت بعض المحاولات للاستيلاء على هذه الأوقاف بعد وفاة السلطان سليم، بعضها كان من قِبل سلاطين الدولة العثمانية، وبعضها الآخر كان من قِبل ولاتهم على مصر، وهذا الأمر يكشف لنا مدى ما تتمتع به مؤسسة الأوقاف من ثراء، مما جعل السلطة يسيل لعابها فى أحيان كثيرة، مستغلة بعض الأحداث والمواقف لمحاولة السيطرة عليها.

ومن ناحية أخرى؛ تميل المصادر العثمانية إلى أنَّ الأوقاف فى العصر العثمانى لاقت عناية كبيرة من الدولة، فقد حظيت بالاهتمام اللائق بها بعد تطور هذا المفهوم، ولإقبال المسلمين عليها فى شتى الأمصار والبلدان[١٠]. إلا أنَّ ذلك لم يمنع حدوث حالات تعدٍ على الأوقاف من جانب الدولة أو الولاة، مما دفع العلماء لأن يتصدوا لمثل هذه التعديات، نظراً لأنهم كانوا أكثر فئات المجتمع استفادة من الأوقاف، ولأنها موقوفة على المكاتب، والمدارس، والجوامع، والزوايا، والخيرات .. وهى مصدر دخلهم الوحيد، وليس ثمة ما هو أدل على ذلك من وقوف العلماء فى وجه السلطان سليمان القانونى (١٥١٩-١٥٦٦م) فى عنفوان الدولة العثمانية لمنع حدوث مثل ذلك[١١].

وبالرغم من ذلك؛ تكررت العديد من حالات الاعتداء على الوقف خلال القرن السابع عشر الميلادى، عندما أصدر السلطان محمد الرابع (١٦٤٨-١٦٨٧م) فرماناً إلى وزيره بمصر عمر باشا (١٦٦٤-١٦٦٧م)، بإعداد سجلات الرواتب والعلوفات مفصلة، ثم إرسالها إلى الأستانة للنظر فى شأنها، وما نتج عن هذا الفرمان من تكدير خواطر العلماء وطلبة العلم والمستحقين لهذه الإيرادات، فانتخب العلماء الشيخ إبراهيم الميمونى (ت ١٦٦٨م) الذى كتب رسالة للسلطان موضحاً مدى اعتماد العلماء وطلبة العلم الفقراء على هذه المرتبات، وأنَّ توقفها يعنى توقف الحركة العلمية إجمالاً، فما وسع السلطان إلا أن استجاب لتلك

النداءات[١٢].

وفى عام ١٧٠٩م أراد الوالى العثمانى إبراهيم باشا القبودان[*]، نقص ما أوقفه أكابر مصر على الزوايا، والمساجد، والمدارس، فتصدى له علماء المذاهب الأربعة .. فلما عاند الوالى المذكور أرسلوا فتواهم إلى السلطان أحمد خان الثالث (١٧٠٣-١٧٢٠م) الذى اضطر إزاء هذه الثورة والاحتجاجات الواسعة، إلى كتابة خط شريف بإبقاء الإرصادات والمرتبات على ما هى عليه من غير نقص ولا إبرام[١٣]. ويرى الباحث أنَّ هذه المحاولة كانت بإيعاز من السلطان نفسه.

وثمة محاولة أخرى؛ حاولت فيها الدولة العثمانية إبطال المرتبات والاستيلاء على الأوقاف. فتشير بعض الكتابات فى عام ١٧٣٥م، إلى أن السلطان محمود الأول (١٦٩٦-١٧٥٤م) أرسل رسالة إلى والى مصر "بكير باشا"، تتضمن أمراً بإبطال المرتبات والعلوفات وإيداع مخصصاتها المالية فى خزانة الدولة بمصر ريثما تخضع لتنظيمات أخرى، وهذه المرتبات تصرف فى وجوه خيرية .. واجتمع أعضاء الديوان لتلقى ذلك الأمر، فلما قرئ المرسوم السلطانى بادر القاضى العثمانى فقال: "أمر السلطان لا يخالف وتجب طاعته"، فانبرى له أحد الأعضاء المصريين، وهو الشيخ سليمان المنصورى فقال: "يا شيخ الإسلام هذه المرتبات كانت من فعل نائب السلطان، وفعل النائب كفعل السلطان، وهذا شىء قد جرت به العادة فى مدة الملوك المتقدمين، وتداوله الناس ورتبوه على خيرات، ومساجد، وأسبلة، فلا يجوز إبطال ذلك ..". واتفق المجتمعون على أن يكتب الشيخ الشبراوى[*] شيخ الجامع الأزهر (ت ١٧٥٧م) رسالة إلى السلطان محمود الأول موجهة إليه من علماء الأزهر، وقد أوضح الشبراوى مدى أهمية تلك الرواتب على سير الحركة العلمية، واستخدم نبرة تهديديه فى خطابه إذْ قال: "ولربما قامت الرعية وهاجت واضطربت أحوالها وماجت .. لأن قطع الأرزاق يفضى إلى قبيح الأفعال وسوء الأخلاق"[١٤]. تلك هى أهم المحاولات التى قامت بها السلطة العثمانية من أجل السيطرة على الأوقاف، ولم تنجح فى ذلك.

وفى زمن الحملة الفرنسية أصدر نابليون بونابرت فى ١٦ سبتمبر ١٧٩٨م أمراً بتسجيل الملكيات العامة والخاصة، وكل من لم يقم بتسجيل ممتلكاته، فإنها تُصادر لصالح الحكومة، وعند تسجيلها يتم دفع رسوم إضافية قدرت بنحو ٢٪[١٥]، وقد جرى هذا الأمر بالنسبة للرزق - أراضى الأوقاف - خصوصاً وأن عائدها كان مرتفعاً، لذلك أخضع الفرنسيون هذه الرزق لمبدأ التسجيل أيضًا[١٦].

وفى الواقع كانت هناك محاولة أخرى للاستيلاء على الأوقاف، فبعد أقل من شهر من قرار نابليون بتحصيل أموال على أراضى الأوقاف، وبالتحديد فى ١١ أكتوبر ١٧٩٨م، اضطربت أحوال الأوقاف من جرّاء استيلاء "النصارى القبط والشوام عليها"، وتأثر من هذا الإجراء المستحقون فى الأوقاف، وكان معظمهم من الفقراء، ويذكر الجبرتى أنه بسبب ذلك: "حضر إلى بيت البكرى جمع غفير من أولاد الكتاتيب، والفقهاء، والعميان، والمؤذنين، وأرباب الوظائف، والمستحقين، من الزمنى والمرضى بالمارستان المنصورى، وأوقاف عبد الرحمن كتخدا، وشكوا قطع رواتبهم، لأن الأوقاف تعطل إيرادها، واستولى على نظارتها النصارى القبط والشوام، وجعلوا ذلك مغنماً لهم، فواعدهم على حضورهم الديوان وينهوا شكواهم ويتشفع لهم"[١٧]. وبالرغم من أن هذه المحاولة كانت من (الداخل المصرى) أو بمعنى آخر محاولة بعض الأقباط استغلال الأحداث للاستيلاء على أكبر قدر ممكن من أموال الأوقاف، إلا أنها تعكس لنا أن مؤسسة الأوقاف كانت - حتى نهاية القرن الثامن عشر - من أغنى مؤسسات الدولة.

إذنْ يتبين لنا من خلال محاولات الاستيلاء على الأوقاف سواء فى فترة الحكم العثمانى، أو أثناء الاحتلال الفرنسى، أن صاحب هذه المحاولات ثورات واحتجاجات واسعة من قِبل العلماء وعامة الشعب، الأمر الذى جعل السلطة - العثمانية - تتردد كثراً فى مسألة إخضاع الأوقاف لإدارتها، وربما منعها من اتخاذ إجراءات شديدة وقاسية حيال الأوقاف، هو خوفها من إحداث قطيعة بين العلماء وعامة الشعب من ناحية وممثلى السلطة العثمانية من ناحية أخرى، وهو

ما سيكون له مردود سلبى عليها، وهذه المحاولات كانت مقدمة لما قام به محمد على لاحقاً من إخضاع الأوقاف لإدارته. وهذا ما سنُلاحظه فيما يلى.

سياسة محمد على وآليات السيطرة على الأوقاف:

موقف محمد على من المشايخ ونظام الالتزام:

عندما تولى محمد على حكم مصر لم يكن نظام الالتزام أو نظام الأوقاف مناسباً لخططه، لأنه يسمح لجزء كبير من الدخل الزراعى بأن يدخل فى جيوب وسطاء شبه إقطاعيين، وهم الملتزمين، والعلماء، وأتاح هذا النظام وضع أساس لطبقة اجتماعية تتعارض سلطتها ونفوذها مع السلطة المركزية للدولة، كما كانت أراضى الأوقاف تقلل من دخل الدولة من الزراعة، لأنها كانت مُعفاة من الضرائب حتى بداية القرن التاسع عشر، فى الوقت، الذى كانت فيه تدر عائداً ضخماً على المنتفعين بها، ومن ثم ازدادت أهمية العلماء والمشايخ كملاك للأرض وملتزمين؛ خاصةً بعد إعلانه فى بداية حكمه (لائحة) بإعفاء شيوخ الدين والفقهاء من الضرائب الخاصة، التى تتراوح بين ربع وثلث ونصف الفايض، المفروضة على الملتزمين من وقت لآخر[١٨].

وشمل هذا الإعفاء كل "من ينتسب لهم أو يحتمى فيهم"، فاستغل الشيوخ هذا التمييز فى المعاملة، واتجه كثير منهم إلى جمع الأموال؛ سواء بطرق شرعية أو غير شرعية، حتى أصبح لهم مركز اجتماعى كبير؛ مع ما كانوا يتمتعون به من مكانة اقتصادية وسياسية قبل محمد على؛ ويسجل الجبرتى ملاحظاته على ذلك فيذكر أنهم: "أكثروا من شراء الحصص، وافتتنوا بالدنيا، وهجروا مذاكرة المسائل"[١٩]. فكان لهذا الأسلوب عواقب وخيمة لم تظهر على السطح وقتئذ، إلا أنها أدت فى نهاية الأمر إلى إضعاف مكانتهم، وإزالة هيبتهم من قلوب العامة والسلطة على حدٍ سواء.

لم يستمر هذا العصر الذهبى للمشايخ[٢٠]، إذ سرعان ما وقع الاصطدام بين المشايخ ومحمد على، بسبب حاجة الأخير إلى المال، فقد عَمَد الباشا بعد

انسحاب حملة فريزر من الإسكندرية عام ١٨٠٧م، إلى إبطال مسموح(*) المشايخ(٢١)، وفى نهاية العام نفسه كانت الأرض التى بحوزة العلماء ومن هم تحت حمايتهم وضعت عليها الضرائب النظامية(٢٢). فتأثر بذلك علماء الأزهر بحكم كونهم من أصحاب الالتزام(٢٣)، وعندما احتجوا تحرك محمد على بسرعة للتصدى لهم(٢٤).

وفى سنة ١٨٠٨م، تم على يد محمد على التغيير العظيم الذى أصبح بمقتضاه مالكاً لجميع أراضى القطر المصرى إلا القليل منها(٢٥)، وهو ما يمكن أن نسميه انقلاباً فى ملكية الأراضى الزراعية، ظهر ذلك فى مساحة الأراضى التى بدأت عام ١٨١٣م، ولا شك فى أن رغبته فى زيادة موارده المالية؛ وفى بسط نفوذ الحكومة وسلطتها، كانت أهم أسباب ذلك الانقلاب(٢٦). ومن ثم أخذ يُفكر فى الاستيلاء على أرض الوسية(*) والوقف، حتى يستطيع أن يضع أساساً للزراعة ويدخلها تحت نظام جديد - حديث - يتفق وسياسته فى الحكم(٢٧). مما يوفر له عائدًا اقتصاديًا كبيرًا يخدم مشاريعه.

وفى أغسطس من عام ١٨٠٨م، فرض محمد علي علَى البلاد مبلغاً من المال باسم "كلفة الذخيرة"(٢٨). قُدرت بواقع ٤٪ تُحصل على الحبوب(٢٩)، ودلّت التقارير على أنَّ كثيراً من الملتزمين كانوا غير قادرين على دفع المبالغ المطلوبة منهم(٣٠). يعود السبب فى ذلك إلى انخفاض "النيل نحو خمسة أصابع"، مما أدى إلى حالة من الخراب تمثلت فى "هيفان الزرع .. وخراب الريف وجلاء أهله"(٣١). وعلى إثر ذلك أمر الروزنامجى(**)؛ بتدوين البلاد القادرة على الدفع فى دفتر والبلاد العاجزة تقيد فى دفتر آخر(٣٢)، ولما تم ذلك أمره - محمد على - بتوزيع البلاد العاجزة عن الدفع وعددها (١٦٠) بلدة على أولاده وأتباعه، وكتابة تقاسيطها(*) بأسمائهم، فخرجت بذلك من اختصاص ملتزميها الأصليين، وفى ذات العام طلبت الحكومة "الميرى" من ملتزمى إقليم البحيرة بما فيها أراضى الأوقاف، ومن عجز عن الدفع أخذ محمد على حصص التزامهم ووزعها على

أتباعه[٣٣].

ويبدو أنه حدثت ردود فعل واسعة عمَّت أرجاء القاهرة، وربما بعض الأقاليم عبَّر عنها الجبرتى بلهجة شديدة قائلاً: "فضج الناس .. وانزعجت الخلائق"، مما دفع المُتضررين إلى التظاهر بقوة ثم استغاثوا بالمشايخ لرفع هذه الضرائب، وتزعَّم هذه الحركة الشيخ "عبد الله الشرقاوى" فقال للباشا: "ينبغى أن ترفقوا بالناس وترفعوا الظلم"، ولكن محمد على خاطبه بلهجة أشد قائلاً: "أنا لست بظالم لوحدى، وأنتم أظلم منى، فإنى رفعت عن حصتكم الفرض والمغارم إكراماً لكم، وأنتم تأخذونها، ولا بد أنى أفحص عن ذلك، وكل من وجدته يأخذ الفرضة المرفوعة من فلاحينه، أرفع عنه الحصة، فقالوا له؛ لك ذلك"[٣٤]. وتعد هذه الحادثة بمثابة الاحتكاك الأول بين محمد علي والمشايخ، وهو حتى الآن لم يشأ أنْ يصطدم بالعلماء[٣٥]. لمركزهم الحيوى وتأثيرهم على قوى الشعب المختلفة[٣٦]. ولهم الفضل فى تنصيبه حاكماً على البلاد.

بعد حادثة القلعة عام ١٨١١م التى قضت على نفوذ المماليك سياسياً، واقتصادياً، استولى محمد علي علَى جميع ما كان فى حوزتهم من أطيان الالتزام(**)؛ وبذلك لم يبقَ من هذه الأراضى فى الوجه القبلى إلا النزر اليسير[٣٧]، وسرعان ما تم إلغاء نظام الالتزام[٣٨] بين عامى ١٨١٢- ١٨١٤م[٣٩]. وكانت أصداء هذه الإجراءات بين العلماء والملتزمين خافتة للغاية، رغم تحرك الجماهير واجتماعهم فى الأزهر بعدما "أبطلوا الدروس واتفقوا على كتابة عرض حال للباشا"، يتضمن عودة الالتزام، وربما لم يُثمر هذا العرضحال(*) عن أىّ نتيجة، ورغم ذلك استمر تظاهرهم لبضعة أيام، بالقرب من الأزهر حتى "بردت همتهم وانكمشوا"[٤٠].

إجراءات فرض الضرائب على الأوقاف:

وفى صيف عام ١٨٠٩م، تم فرض ضريبة على الرزق الإحباسية؛ المرصدة على المساجد، والأسبلة، والخيرات، وجهات البر والصدقات[٤١]، وكذلك أطيان

الأوسية الخاصة بالملتزمين، واستتبع هذه الضريبة فحص حجج الأوقاف؛ وتقدموا إلى كل متصرف فى شىء من هذه الأطيان وواضع يده عليها، بأن يأتى بسنده للديوان ويجدد سنده ويقوى بمرسوم جديد، وإن تأخر عن الحضور فى ظرف أربعين يوماً يرفع عنه ذلك[٤٢]، ويتعجب الجبرتى من هذه الإجراءات وأسبابها إذ يقول: "وذكروا فى مرسوم الأمر علة وحجة لم يطرق الأسماع نظيرها، بأنه إذا مات السلطان أو عزل، بطلت تواقيعه ومراسيمه وكذلك نوابه، ويحتاج إلى تواقيع من نواب المتولى الجديد"[٤٣]، وقد واجه المشايخ هذه الإجراءات بمعارضة شديدة[٤٤].

نتج عن ذلك عدة أمور منها: أن محمد علي قرر إلغاء وقف الرزق التى يعجز أصحاب الشأن عن تقديم حججها للفحص فى خلال أربعين يوماً، واشترط لصحة هذه الحجج أن يكون جرى التأشير عليها من قبل الإدارة التركية التى تلت الحملة الفرنسية، وهو شرط افتقدته غالبية حجج هذا النوع من الرزق(*)، لذلك أسفر هذا الفحص عن إلغاء وقف جانب كبير منها، وضمها إلى الأطيان الخراجية(*)؛ مع إلزامهم بأداء الخراج[٤٥]. وبالنسبة للرزق - الأراضى الموقوفة - التى ثبت صحة وقفها فإنه فرض عليها الخراج، وألزم حائزيها بأدائه، ومنح المستحقين من ريعها فائض رزقه يُعادل نصف إيجارها[٤٦]، تمنح لهم من ديوان(*) الروزنامجة[٤٧] وأعطاهم حججًا جديدة مُثبتة بدلاً من القديمة[٤٨].

وتصف المصادر المعاصرة حالة الفلاح الذى يعمل فى أراضى الرزق أو الأوقاف: "فالمزارع من الفلاحين إذا كانت تحت يده تآجر رزقه أو رزقتين فإنه يكون مغتبطاً ومحسوداً من أهل بلده .. والواضعون أيديهم عليها لا يدفعون لجهاتها ولا لمستحقيها، إلا ما هو مرتب ومقرر من الزمن الأول السابق، وهو شىء قليل وليتهم لو دفعوه"[٤٩]. لذلك سعى محمد علي، عبر كثير من الإجراءات إلى إعادة تنظيم هذه الأراضى وفرض الضرائب عليها، ومن ثم أخذ يعمل على تحسين زراعتها.

الباشا فى مواجهة العلماء:

لقد أثارت هذه القرارات فى العلماء؛ والملتزمين، ونظار الأوقاف، وعامة الشعب، عاصفة من الاستياء والسخط الشديد، فاتفقوا على مقاومتها وتزعم هذه المقاومة "السيد عمر مكرم"، فى حين اندهش القاهريون من ذلك، لأن محمد على لم يأخذ رأى وموافقة المشايخ[٥٠]، واعتقدوا أن بمقدورهم الإطاحة بمحمد علي[٥١]. بعد أن "جلسوا مجلساً خاصاً وتعاهدوا وتعاقدوا على الإتحاد وترك المنافرة"[٥٢]. ويُعد هذا أول اجتماع قام به العلماء - فى عصر محمد علي - لمواجهة تغوّل الدولة وفرض سياستها وخاصة على الأوقاف.

وبالرغم من أن موقف عمر مكرم كان صلباً، ولا يقبل بأنصاف الحلول، وهو على علم بأن الضريبة سوف تستمر إن لم يكن هناك معارضة شديدة، ومع ذلك رفض مساومات محمد علي المتكررة[٥٣]، فقد استطاع الأخير أن يُحدث (شِقاق) بين هذه الزعامة، وبدا ذلك بوضوح على لسان "الشيخ المهدى"[*] الذى (خان) صديقه عمر مكرم قائلاً للباشا: "هو ليس إلا بنا وإذا خلا عنا فلا يسوى شيئًا"[٥٤]. وفى الحقيقة أن هؤلاء المشايخ لا يسوّون شيئًا بدونه.

وسببت بعض الاجتماعات الأخرى التى عقدت فى ساحة الأزهر، للوقوف أمام سياسة الباشا، فى حالة من القلق للسلطة، لذا أصرَّ محمد علي علَى استعراض قوته أمام الشعب وعلى رأسهم العلماء قائلاً لهم: "وكأنكم تخوفوننى بهذا الاجتماع .. فأنا لا أفزع من ذلك، وإن حصل من الرعية أمر، فليس لهم عندى إلا السيف والانتقام"، وتبين لعمر مكرم أن هذا الحاكم مُحتال، وإذا تمكن فسيصعب إزالته فلنعزله من الآن، "وحلف السيد عمر أنه لا يطلع - إليه - ولا يجتمع به .. إلا إذا أبطل هذه الأحدوثات"[٥٥].

وازدادت الأمور تعقيداً؛ عندما رفض عمر مكرم التصديق على خطاب أراد محمد علي أن يرسله إلى الباب العالى[٥٦]، بخصوص إنفاق أربعة الآف كيس، وأعاد السيد عمر الخطاب مصحوباً بتعليق يقول فيه: إنه لا يقبل التوقيع عليه

لأن بيان الحسابات زائف تماماً[٥٧]. فى حين أن بقية العلماء قد صَدَّقوا على هذا الخطاب، وكان ذلك بمثابة اتهام فى ذمته، وخدش لكبريائه، وإهانة لشخصه[٥٨] - محمد علي - ويبدو أن رأى الجبرتى كان يوافق رأى عمر مكرم؛ يفهم ذلك من تعليقه على هذه الحادثة، فيذكر أن محمد علي لو "وجد من يُحاسبه على ما أخذ من القطر المصرى من الفرض - الضرائب - والمظالم لما وسعته الدفاتر"[٥٩].

محمد علي يقضى على الزعامة الشعبية المناوئة لفرض الضرائب على الأوقاف:

فى الحقيقة كانت هذه الأحداث فرصة كبيرة أمام محمد علي[٦٠]؛ كى يطيح بالزعامة الشعبية المناوئة لسياسة فرض الضرائب على الأوقاف. فأصدر أمراً بنفى وإبعاد عمر مكرم من القاهرة إلى مدينة دمياط[*]، وبعد ثلاثة أيام من هذا الأمر فى ١٢ أغسطس ١٨٠٩م، احتشدت على ساحل بولاق طوائف مختلف الشعب يودعون زعيمهم الراحل .. وهم يتباكون حزناً على فراقه .. فقد كان "ركناً وملجأ للناس"[٦١]. ويعلق أحد الباحثين على هذا الموقف ذاكراً: "إنهم - العلماء - لمْ يكرهوا عمل التحقيق والفحص والضبط الذى قام به لذاته، إنما كرهوا أن يكون ذلك معهم .. فنفروا واحتجوا"[٦٢].

وقد أوضح محمد علي للباب العالى أسباب عزل عمر مكرم، عندما طلب منهم التوقيع على عزله - لأنه كان "نقيب الأشراف" ويرتبط نوعاً ما بنقابة الأشراف ونقيبها فى استانبول - ومن بين هذه الأسباب: "أن السيد عمر مكرم اعتاد أن يمد يد تدخله من غير مناسبة إلى ما هو خارج وظيفته"[٦٣]، "وأنه أدخل جملة أقباط وأشرار الناس فى سجل الأشراف"[٦٤]، و "دام على فصل بعض الدعاوى الجسيمة الشرعية فى داره، خفية من غير تفويض إلى المحكمة الشرعية"[٦٥].

وإذا كانت هذه هى الأسباب التى تعلل بها محمد علي لعزل عمر مكرم، فإن الكتابات المعاصرة تُشير إلى سبب آخر جوهرى وهو أن عمر مكرم كان يُعارض سياسة محمد علي: "فكان السيد عمر يُمانعه، فدبر على إخراجه من مصر"[٦٦]،

ورفض بعض المشايخ ومنهم الشيخ أحمد الطحطاوى، أحد العلماء المُتصفين "بالنزاهة" وهو صديق لعمر مكرم، التوقيع على "محضر" - خطاب - كتبوه فى حق السيد عمر .. بأنه يُريد الفتنة بنقض دولة محمد علي باشا[٦٧]، "وقال: هذا كلام لا أصل له" فبالغ المشايخ الموالون للباشا "فى ذمه والحط عليه، لكونه لم يوافقهم فى شهادة الزور"[٦٨] وبنفى عمر مكرم تقلص نفوذ طبقة المشايخ تماماً، واختفى دورها السياسى تقريباً من الحياة العامة؛ ولاسيما السياسة[٦٩]. ومن هنا بدأ محمد علي يفرض سيطرته دون معارضة.

دوافع محمد علي لفرض الضرائب على الأوقاف:

ولفهم الأسباب التى أدت إلى مُغازلة أراضى الأوقاف بفرض ضرائب عليها؛ ينبغى العودة إلى واقع تلك الأراضى، ومدى فاعليتها وفعالية القائمين عليها، فتكشف لنا (وثائق المحكمة الشرعية) مدى حالة التدهور التى عمّت هذه الأراضى ".. وأما الرزق الإحباسية تحقق لدينا أنها لم تصرف للجوامع ولا للخيرات أمرنا بربطها وترفع حكم المشروح .."[٧٠]، أضف إلى ذلك طمع بعض نظار الأوقاف فى ريع الوقف وعدم إعطاء المستحقين حقوقهم، مما يؤثر بالسلب على الجهات الخيرية والتعليمية[٧١]، بل الأمر الأكثر خطورة أن هذه الأراضى كانت تُدار بمعرفة نظار، لم تكن لديهم بوجه عام اهتمام باستثمار جزء من الإيرادات، طالما أنهم كانوا يحصلون على نسبة مئوية من صافى الدخل[٧٢].

ومع ذلك، فقد كان هناك ثمة نشاط وتردد مستمر لبعضهم على المحكمة الشرعية، إما لشراء حصص للأوقاف[٧٣]، أو تأجير بعض أعيان الوقف[٧٤]. مما يُعطينا انطباعاً عن مدى حرص بعض النظار على التمسك بمصلحة الوقف؛ ومن ثم استثمار أعيانه، ويعود ذلك إلى شروط الواقف أو مدى تقوى وصلاح الناظر. كما أن أراضى الأوقاف لم تحقق للدولة أىّ دخل - إذ أنها كانت معفاة من الضرائب حتى أوائل القرن التاسع عشر[٧٥]، وبالتالى قُيِّمت بأسعار زهيدة؛ مما أدى إلى نقص كبير فى الإيرادات من الزراعة[٧٦].

وفى ربيع الأول سنة ١٢٢٧هـ/ ١٨١٢م، وصلت مساحة الأطيان الموقوفة على المساجد، والبر، والصدقة بالصعيد ومصر (٦٠٠) ألف فدان[٧٧]، ولعلَّ السبب فى زيادة الأوقاف؛ يرجع إلى القلق السياسى الذى عاشته البلاد فى أواخر العصر العثمانى، ومع بداية القرن التاسع عشر أصبح هذا القطاع عرضها لمفاسد عديدة، فكثير من الناس كانوا يضعون أيديهم على أراضى رزق وأوقاف دون أن يكون لهم حق قانونى[٧٨]، يُضاف إلى ذلك أنهم كثيراً ما كانوا يحوّلون العائدات عن مخصصاتها الأصلية[٧٩]، وتجمعت كل هذه الأسباب لتكون دافعاً لمحمد علي بأن يفرض عليها الضرائب، ثم سلخ إدارتها من المشايخ واستولى عليها ليكون له دخلها[٨٠].

ويفهم من كلام الجبرتى أن رد الفعل تجاه الإجراءات التى قام بها محمد على لم يكن عنيفاً[٨١] يقول: "فضجت أصحاب الرزق وحضر الكثير منهم يستغيثون بالمشايخ، فركبوا إلى الباشا وتكلموا معه فى شأن ذلك، وقالوا هذا يترتب عليه خراب المساجد؛ فقال: وأين المساجد العامرة الذى لم يرضَ بذلك يرفع يده، وأنا أعمر المساجد المتخربة وأرتب لها ما يكفيها، ولم يفد كلامهم فائدة فنزلوا إلى بيوتهم"[٨٢]. وبالتالى لمْ يزد رد فعل العلماء عن مجرد الاحتجاج مبعث ذلك كما أورده الجبرتى: "ما أشيع عن ما قرره محمد علي من تعويض مقابل مصادرة أراضى الرزق، يزيد عما كان يحصل عليه أصحاب الرزق من مزارعيها"، أما رد فعل أصحاب الالتزامات فيبدو أنه كان أعنف من ذلك، عندما أعلن محمد علي مصادرة أراضى الالتزام يقول الجبرتى: "فلما أشيع ذلك ضج الناس وكثر اللغط واجتمعوا على المشايخ، لكن بعد أخذ ورد اتفقوا على أن يكتبوا عرضحال للباشا"[٨٣].

على أية حال؛ لم تكن الأسباب التى قدمها محمد علي للاستيلاء على الأوقاف؛ مقنعة للغاية لدى أصحاب هذه الأراضى، لذلك قاوموه بشدة. فذكَّرهم بأنَّ إيرادات هذه الأوقاف تستخدم لشن الحرب فى الحجاز ضد الوهابيين، وأن

تصرُّف الدولة فيها يجب أن يكون له الأولوية فى استخدامها فى غير ذلك من الأغراض الدينية[٨٤]. ولم تدع هذه السياسة للملتزمين ولمن كانوا يستفيدون من عائدات أراضى الرزق الإحباسية، سوى اختيار ضئيل بين مغادرة الصعيد والبقاء فيه كمزارعين[٨٥] وبالرغم من ذلك فقد استمرت الاحتجاجات حتى عام ١٨١٥م[٨٦].

إبراهيم باشا وضبط أراضى الأوقاف فى الصعيد:

جدير بالذكر؛ أن محمد علي كلف ابنه إبراهيم باشا ليقوم بضبط هذه الأراضى مع غيرها[٨٧]، ولم يكن أقل تشدداً من والده مع العلماء والمشايخ[٨٨]، "فإذا قيل له هذا على مسجد يقول كشفت على المساجد فوجدتها خراب[٨٩]، والنظار عليها يأكلون الإيراد ويكفيهم أنى أُسامحهم فيما أكلوه فى السنين الماضية، والذى وجدته عامرًا أطلقت له ما يكفيه وزيادة؛ والمسجد يكفيه مؤذن واحد وأجرته نصفان وإمام مثل ذلك، وأما فرشه وأسراجه فإنى أرتب له راتباً من الديوان فى كل سنة .."[٩٠]، ولم ينجُ الوجه القبلى بصفةٍ عامة من أعمال العنف التى قام بها إبراهيم باشا حتى ".. انزل بأهل الصعيد الذل والهوان فخربت دور الجميع.."[٩١]. ومن أهم السلبيات فى هذا السياق أنه بعد أن كانت هناك فئة اجتماعية يؤول إليها ريع الرزق، أصبحت الدولة هى المنتفعة الوحيدة به؛ مما سبب أضرارًا لهذه الفئات ومنها: "الإمام – المؤذن – الخطيب .."[٩٢]، وربما خفف من حِدّة هذا الضرر ما حرص عليه الواقفون فى هذا العصر، من إعطاء مرتبات جزيلة – فى بعض الأحيان – لهذه الفئات تضمنتها كثير من حجج الوقف آنذاك[٩٣].

ويبدو أن سياسة إبراهيم باشا لم تكن متشددة على طول الخط تجاه المساجد، وأنه كان يُبادر بإصلاح المتخرب منها فى حال تقديم طلب بشأنها، فلما "قدمت العريضة لصاحب الدولة إبراهيم باشا بخصوص إصلاحه فأمر بذلك"[٩٤]. ليس هذا فحسب؛ بل ظهر تسامح إبراهيم باشا بصورة أكبر عندما

أمر "بوقف مائتى ذراع لأجل عمل دكاكين بناحية إسنا بسوق البياعة، توقف على المسجد الذى بناه الشيخ محمد المرابط بمدينة إسنا"[٩٥]. ومن جانب آخر كان محمد علي يحث الناس ويقول: "كل من كان عنده جامع أو سبيل أو زاوية تعرضوا أمرهم إلى حضرة ولدنا .. يعطى الكفاية بالقانون"[٩٦]. من هنا يظهر جلياً أن موقف الدولة الحديثة من الاستيلاء على الأوقاف، لم يكن بدافع السيطرة بقدر ما كان من أجل تنظيم هذه الأراضى، حتى تعم الفائدة كلا من الدولة ومؤسسات الوقف.

أما موقف محمد على من الرزق المرصدة على أعمال البر وإطعام الفقراء والضيفان، فقد أصرَّ على حصول الديوان على ريع تلك الأوقاف[٩٧] – الأرزاق – كما رفض إبراهيم باشا شفاعة العلماء فى هذا الشأن؛ ورأى أن يشتروا ما يأكلون بدراهم من أكياسهم؛ أو يغلقون أبوابهم ويستقلون بأنفسهم وعيالهم؛ ويقتصدون فى معايشهم فيعتادون على ذلك، ولا يلجئون إلى التبذير والإسراف لأن الديوان أحق منهم بهذه الأموال[٩٨]، هكذا كانت رؤية محمد علي تجاه كل ما له علاقة بالأموال، حتى وإن وصل الأمر باستغلال الأموال الموقوفة على النواحى الإنسانية والاجتماعية!!

وفى هذا السياق واجهت السلطة بكامل قوتها المعارضين لسياسة فرض الضرائب، بعدة طرق كان أهمها: النفى والقتل، فكما نفى محمد علي عمر مكرم قام بقتل "أحمد أغا لاظ(*)" حاكم قنا ونواحيها، لأنه كان يُعارض سياسة إبراهيم باشا المتشددة فى التعدى على الأوقاف بالصعيد فيذكر الجبرتى: "وأخذ يُمانعه التعدى على أطيان الناس وأرزاق الأوقاف والمساجد ويحل ويعقد إبراماته"، فلم يطق إبراهيم باشا ذرعاً بهذا الأسلوب فاغتاظ غيظاً شديداً وأخذ "يُرسل إلى أبيه بالأخبار فيحقد عليه"، حتى تم استدعاؤه إلى القلعة، وبإشارة من محمد على تم قتله فى ٢٧ رمضان ١٢٢٧هـ/ ٤ أكتوبر١٨١٢م[٩٩]، ليكون ضحية معارضة الباشا. ولم يكن هذا الحكم القاسى غريباً عن محمد علي، فقد كان لا يُريد أدنى

معارضة من أىّ شخص، حتى ولو كان مُقرباً من السلطة ذاتها - أو أحد أعضائها.

استمرار إجراءات الحكومة فى السيطرة على الأوقاف:

وفى مساحة ١٨١٣م، أخذت الحكومة ما ظهر من الزيادة فى أطيان الرزق[١٠٠]، وفى أبريل ومايو سنة ١٨١٤م تم تسجيل كل أراضى الرزق الإحباسية باسم أصحابها أو الذين يقومون بزراعتها فى كل القطر المصرى، بعد أن أعيدت إلى مساحتها الأصلية، كما (صُودرت) مساحات كبيرة عجز أصحابها عن تقديم الأدلة الكافية على حيازتها، بعد أن وضعت فى طريقهم العراقيل خلال عملية فحص مستنداتها، أما الذين استطاعوا إثبات حيازتهم فقد تقررت لهم فوايظ مدى الحياة، "يُعادل نصف مال تاجرها والنصف الثانى الباقى للديوان"[١٠١]، أما أوقاف السلاطين والأمراء السابقين فلم تتعرض لانتهاكات كبيرة، نظراً لأن حججها مثبته، وفرضت عليها الضرائب كباقى الأراضى[١٠٢].

وخلال هذين العامين ١٨١٣-١٨١٤م، استطاع محمد علي أن يستولى على كل أراضى البلاد بما فيها الأوقاف الخيرية والأهلية[١٠٣]، وأن يفرض عليها الضرائب، وأن يلغى كافة الامتيازات المادية التى حظيت بها الأراضى التابعة للمساجد، وللمؤسسات الدينية الأخرى، مثل الكتاتيب، والمدارس، ومُنحت للأشخاص المتحالفين مع الباشا[١٠٤]، وعلى إثر ذلك تقدم المشايخ بقليل من الاحتجاجات الفاترة ثم انسحبوا فى صمت مُطبق[١٠٥]. ولا يخلو هذا الأمر من دلالة مهمة، وهى قوة وازدياد قبضة الدولة، وقمعها أو إقناع سياستها لدى الرعية.

وفى فبراير من عام ١٨١٤م أعلن الكتخدا[*] بأمر من محمد علي أثناء غيابه عن مصر، أن الأراضى الزراعية كلها أصبحت ملك للباشا[١٠٦]، أى ملكية حق الانتفاع[١٠٧]، ويبدو أن هذا الإعلان أحدث دوياً هائلاً بين مختلف المستفيدين بهذه الأراضى .. ولم تسفر تظاهراتهم عن أى نتيجة تذكر، لكنها كانت تنفيساً

عن "الغيظ والحقد" تجاه سياسات الدولة الحديثة، ويتأسف الجبرتى على ذلك بقوله: "وما علموا أن البساط قد انطوى وكل قد ضل وأضل وغوى"[١٠٨]، هكذا انتهى الأمر – بشكل درامى – كما قرره الباشا.

وبمرور الوقت أصبح من المستحيل التمييز بين ما كان للمماليك أو الأوقاف أو للفلاحين[١٠٩]، ويعلق مانجان(Mengin) وهو صديق لمحمد علي: "أن التعديلات التى أدخلها الباشا على نظام الملكية لم تكن متفقة مع الصالح العام، فلا هو احترم الملكية الفردية ولا هو اعترف بها.."[١١٠]. ولم يحتفظ بصفة الوقف إلا للأملاك المبنية والحدائق[١١١]، ولم يتعرض لها[١١٢]، وبذلك سيطر محمد علي علَى كل أراضى الرزق فى مصر[١١٣].

وهناك أمر شديد الأهمية ولم يلقَ عناية كبيرة من الباحثين، بل ذهب بعضهم[١١٤] إلى القول بأن؛ محمد علي استولى فى عام ١٨١٢م على أوقاف (الكنائس) بالتوازى مع الأوقاف الإسلامية، وهذا أمر غاية فى الأهمية، لأن الباشا كان شديد التسامح حيال الأقباط وغيرهم من أهل الذمة، ودون الخوض فى مساجلات حول هذه القضية، ولمعالجتها قمنا بالبحث فى الوثائق وما كتبه الجبرتى وغيره من المصادر المعاصرة، فلم نعثر على إشارة حول هذا الأمر، بل الشىء اللافت للنظر أن محمد علي كان شديد التسامح حيال الأقباط، وتشير سجلات المحكمة الشرعية إلى مدى ما تمتع به الأقباط من حرية كبيرة سواء فى أوقافهم؛ أو فى ترميم وإصلاح كنائسهم[١١٥]. وهذا يعكس لنا بطبيعة الحال مدى ما نعم به أهل الذمة فى ظل دولة محمد علي.

وبحلول عام ١٨١٥م كانت الدولة قد فرضت قدراً معتبراً من السيطرة على الأراضى الزراعية فى البلاد[١١٦].

محاولات رفع الضرائب عن الأوقاف:

وعلى الرغم من "تعسف" محمد علي فى فرض الضرائب على الأوقاف، إلا أن الآمال كانت معقودة على إلغائها فى نفس بعض المشايخ، ومن بينهم نقيب

الأشراف الشيخ "محمد الدواخلى" الذى تولى النقابة بعد موت الشيخ "محمد بن وفا السادات" فى مارس عام ١٨١٣م، يذكر علي مبارك أنه: "ركب الخيول ولبس التاج .. ورأى إقبال الباشا عليه .. فقال له الله يحفظ حضرة(*) أفندينا وينصره على أعدائه ونرجو من أحسانه بعد هدوء سره وسكون هذه الفتنة، أن ينعم علينا ويجرينا على عوائدنا فى الحمايات والمسامحات وفى كل ما يتعلق بنا من خصوص الالتزام والرزق، فأجابه بقوله نعم يكون تمام ما أشرتم به من الإفراج عن الرزق الاحباسية فى المساجد والفقراء". لكن شيئًا من ذلك لم يحدث؛ ثم (خلعه) محمد علي من نقابة الأشراف وألبس الخلعة للشيخ البكرى، وزاد على ذلك بأن نفاه إلى قرية دسوق عام ١٨١٦م(١١٧).

وبعد عودة الباشا من الحجاز فى ٢٣ يونية ١٨١٥م، انتشرت الشائعات بين العامة وغيرهم: "بأنه تاب عن الظلم .. وأنه نذر على نفسه أنه إذا رجع منصوراً واستولى على الحجاز، أفرج للناس عن حصصهم ورد الأرزاق إلى أهلها .. وزادوا على هذه الإشاعة أنه فعل ذلك فى البلاد القبلية، ورد كل شىء إلى أصله، فلما علم محمد علي بشأنها أمر بضربهم وطردهم ففعلوا ورجعوا خائبين"(١١٨). وأن هذه الإشاعات التى كانت تنتشر بين حين وآخر كان مصدرها على ما يبدو الضعف الاقتصادى، الذى مُنى به المستفيدون من أراضى الأوقاف، أو الالتزام، بعد سلبها منهم، ومن ثم تراجع هيئتهم الاجتماعية.

أما المحاولة الثالثة والأخيرة لرفع الضرائب عن الأوقاف، قام بها الشيخ الشنوانى(*) شيخ الجامع الأزهر فى ١٣ سبتمبر ١٨١٥م، عندما قال للباشا أثناء انعقاد المؤتمر الذى أمر به: "ونرجوا من أفندينا .. الإفراج عن الرزق الاحباسية"(١١٩)، ولم تسفر هذه المحاولة عن وعود أو أى شىء آخر. وسببت هذه الإجراءات التى قام بها محمد علي لإخضاع الأوقاف، فى حالة ارتباك شديدة فى المؤسسات الوقفية، ظهر ذلك من كثرة الالتماسات المقدمة للباشا بخصوص إصلاح المساجد؛ إلا أن ذلك لم يمنع الواقفين من أن يقدموا على الوقف،

فنُلاحظ فى الفترة من ١٨٠٩-١٨١٥م تسجيل العديد من حالات الوقف[١٢٠]. وهى ذات الفترة التى حدث فيها الاصطدام المباشر مع مؤسسة الأوقاف. وهذا يعكس لنا العقيدة الراسخة فى أذهان الواقفين من ضرورة الإقدام على الوقف كعمل خيرى - حتى فى أحلك الأوقات - وهم يعلمون أن جزءًا من ريع الوقف سيذهب كضريبة.

مما سبق يتضح أن التسوية النهائية المتعلقة بالرزق الإحباسية؛ كانت تتمثل فى فرض ضريبة الميرى - الخراج - التى تحصلها الحكومة شأنها فى ذلك شأن أراضى القرى، ويتلقى المستفيدون بها معاشات مدى الحياة لا يمكن توريثه، وتتحمل الدولة نفقات المحافظة على المساجد والمؤسسات الخيرية[١٢١]. وسرعان ما أخذت تتضاءل قيمة المعاشات بسبب وفاة مستحقيها وتؤول الأموال إلى خزانة الدولة، وهو ما كانت ترمى إليه.

موقف محمد علي من أوقاف الأزهر:

حقًا لقد نجح محمد علي فى إبعاد علماء الأزهر عن التدخل فى الشئون العامة، ولم يعد لهم القدرة بعد ذلك على مواجهة السلطة فى قراراتها التى تمس مصالحهم، وعندما أخضع الباشا أوقاف الأزهر الشريف، فشل العلماء فى الدفاع عن استقلاليته بعيداً عن سيطرة الإدارة الحكومية، مما سبب نوعاً من الأضرار أصاب العلماء والطلاب.

وتدلنا إحدى الوثائق على أسباب هذه الخطوة - الجريئة - التى لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الأزهر، فقد طلب محمد علي من محمود بك[*] المعين لتنظيم أمور نصف الغربية، "أن يكتب إليه عما إذا كان صحيحاً ما ذكره بعض المجاورين فى الأزهر؛ من أن ناظر الوقف لا يصرف لهم ما هو موقوف لهم بموجب شروط الواقف، بل يتصرف فيه كيف يشاء"[١٢٢]. كان هذا هو السبب الحقيقى الذى أثار حفيظة محمد علي، الذى كان يمقت الفساد بأنواعه وخاصة من الموظفين ورجال الإدارة، وفى تقديرنا أنه انتهز هذه الفرصة ليفرض سيطرته على أوقاف الأزهر.

بيد أن الضرر الذى لحق بالأزهر من سيطرة محمد علي باشا على أوقافه، كان أعظم من ضرر النظار[١٢٣]، حيث إنَّ الجراية المرتبة لعلماء الجامع الأزهر، ومجاوريه، وفقرائه، لم تكفِ لحاجتهم - فى بعض الأحيان - مما دفعهم لأن يقدموا التماسات إلى محمد علي[١٢٤]، حتى إن الشيخ حسن العطار[*] شيخ الجامع الأزهر قدم التماساً فى سنة ١٨٣٢م، "لإكمال جراية فقراء جامع الأزهر"، وعلى أثر هذا الالتماس أمر محمد علي "بتلبية طلبه"[١٢٥]. ومن ناحية أخرى اتخذت الدولة إجراءات فورية وسريعة تجاه هذا العجز فى الجراية؛ فتم صرف مبلغ (٤٠٧٠٨ قرش) جراية لفقراء الجامع الأزهر عن سنة ١٢٤١هـ/ ١٨٢٥م فقط[١٢٦].

وظلّت الدولة من جانبها تؤكد على ضرورة "صرف الجراية السنوية المرتبة لمجاورى الجامع الأزهر"[١٢٧]. وأعطيت الجراية فى بعض السنوات كاملة بل زادت عن الحد[١٢٨]، وقد تراوحت قبضة السلطة على أوقاف الأزهر بين الشد والجذب، فقد سمحت بإعادة (٥٥) فداناً لجهة الوقف بناءً على خطاب من الشيخ العطار "بشأن إعادة الـ٥٥ فداناً لجهة الوقف"[١٢٩].

لم يكن هدف محمد علي من ضبط أوقاف الأزهر إلحاق الضرر بهذه المؤسسة التعليمية العريقة، بل على العكس نجده حريص على ضمان سير العملية التعليمية وحث الطلاب على مدارسة العلوم، يتضح ذلك من القرار الذى أصدره إلى حبيب أفندى يأمره فيه "بعدم منع التلاميذ الذين يسافرون لتحصيل العلم بالأزهر لأن وجودهم شرف لمصر، وأنه يسأل الله أن يزيد عدد تلاميذ كل مدرسة"[١٣٠].

وعلى الرغم من أن استيلاء محمد علي علَى أراضى الأوقاف، إلا أنه لم يتعرض لمبدأ الوقف فى ذاته[١٣١]، ثم رأى بعد ذلك لزيادة عمران البلاد أن ينعم على بعض المصريين بأطيان غير مزروعة؛ وهى التى عرفت بالأبعاديات لأنها كانت بعيدة عن مساحة فك الزمام سنة ١٨١٣م، وأن يعفيهم من دفع الضرائب

عليها تشجيعاً لهم على إصلاحها واستغلالها[١٣٢].

فمنذ سنة ١٨٢٦م توالت إنعامات الباشا بهذه الأراضى على رجاله، ومن الأفراد الذين منحوا هذه الأبعاديات "محمد ماهر بيك" تم منحه ٦٢ فدانًا أبعادية بولاية بولاق بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦، وتليها منحة أخرى بمساحة ١٠٠٠ فدان من أبعادية الأقاليم الوسطى، المنيا، وبنى سويف إلى "قوجه أحمد أغا" كبير بوابين محمد علي، بأمر صدر فى ٢٣ جمادى الثانية ١٢٤٢هـ/ ديسمبر ١٨٢٦م[١٣٣]، وكل هذه الأراضى كانت تمنح "رزقه بلا مال" معفاة من الضرائب[١٣٤]، وهى مملوكة لأربابها يتصرفون فيها بالبيع، والوقف، والهبة، وغير ذلك من التصرفات الشرعية السائغة للملاك فى أملاكهم[١٣٥]، وان لم يكن لحائزيها ذرية ولا مماليك آلت هذه الأراضى إلى أوقاف الحرمين الشريفين[١٣٦]، وقد تَصرَّف أصحاب هذه الأطيان بوقفها، ومن ثم اتسع نطاق الوقف مرة أخرى[١٣٧].

ديوان الأوقاف:

وحتى عام ١٨٣٥م، لم يكن هناك "ديوان" ينظم أمور الوقف، فرأى محمد علي أنْ يفرض قدراً من الرقابة على الأوقاف الخيرية، فأصدر أمراً فى ١٨٣٥م بإنشاء "ديوان عمومى للأوقاف"، وقد تحددت اختصاصات هذا الديوان بموجب لائحة رسمية صدرت بتاريخ ٨ ذى الحجة ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م، جاءت تحت عنوان "لائحة ترتيب عملية الأوقاف بالثغور والبنادر"[١٣٨].

واشتملت على عشرة أبواب أشارت فى مجملها إلى أن المهمات الرئيسة للديوان هى؛ ضبط حسابات الأوقاف الخيرية من حيث مصروفاتها من ناحية، والمحافظة على حقوق الجهات الموقوف عليها وفى مقدمتها المساجد من ناحية ثانية، وتنظيم صرف مرتبات (معاليم) تلك الجهات من ناحية ثالثة، مع تقديم إقامة الشعاير، "إن ضاق الريع عن الشعاير والمعاليم لأن الشعاير أهم"[١٣٩]. إضافة إلى ذلك؛ البحث عن الأوقاف المندثرة "ليعلم له جهة مصرف"، وإذا لم

يعلم للوقف جهة معينة للصرف عليها يضبط للديوان، حيث "صار البحث على الوقف المرقوم ليعلم له جهة مصرف .. فلم يظهر له جهة معلومة وقد ضبط لجهة ديوان عموم الأوقاف"[١٤٠].

وتفيد المعلومات المتوفرة عن هذا الديوان بأن إنجازاته قد تركزت فى ناحيتين فقط هما:

الناحية الأولى: وضع دفاتر (سجلات) تتضمن قوائم بأسماء بعض الأوقاف وحساباتها عن سنوات ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢هـ[١٤١].

الناحية الثانية: إنشاء قلم لمحاسبة نظار تلك الأوقاف، وخصوصاً أوقاف الأمراء والسلاطين السابقين[١٤٢]، ولم تمضِ ثلاث سنوات حتى أصدر محمد علي قراراً بإلغاء الديوان عام ١٨٣٨م[١٤٣].

جدير بالذكر؛ أن هذه الدفاتر لم يتم استكمالها بشكل واف، وكذلك لمْ يتم حصر جميع الأوقاف آنذاك - كما أفادت الوثائق - "بيد أنه بناءً على عدم استكمال الدفاتر المقررة .. وعدم حصر الأوقاف .. فقد صدر فى تلك الفترة قرار بإلغاء الديوان المذكور"[١٤٤].

هكذا تم إلغاء الديوان وقد برر عباس باشا الأول (١٨٤٨-١٨٥٤م) ذلك الإلغاء حينما قال: "فى عهد جدنا ساكن الجنان محمد علي باشا كان قد جرى إنشاء ديوان للأوقاف، وتعين له المرحوم حسين بك من رجال مفتش الأقاليم الوسطى الأسبق، ولكن ظهر بعد حين أن لا فائدة منه ولا ثمرة لذلك تقرر إلغاؤه .."[١٤٥].

يبدو أن هناك أسباباً أخرى أدت لهذا الإلغاء، كان أهمها ما ذهب إليه أحد الباحثين: أن قرار الإلغاء كان نتيجة للعقبات التى اعترضت عمل الديوان، خاصة فيما يتعلق بتسجيل الأوقاف ومحاسبة نظارها طبقاً لما نصت عليه اللائحة، الأمر الذى جعل وجود الديوان ذاته يمثل عبئاً لا فائدة منه فى تحقيق

الثمرة[١٤٦]. ونميل لتأييد هذا الرأى؛ نظراً لطبيعة عمل الأوقاف (المعقدة) إضافة إلى فساد بعض رجال الإدارة وبعض النظار، مما سبب عائقاً إلى حد ما فى استمرار عمل هذا الديوان. ومهما يكن من أمر فقد أعيد هذا الديوان مرة أخرى فى ١٨٥١م، واتخذ شكلاً أكثر تنظيما عن الديوان السابق[١٤٧].

ومما يسترعى الانتباه؛ أنَّ الحكومة قررت زيادة الضريبة على أطيان الرزق الاحباسية عام ١٨٣٦م، لتصل إلى أجرة المثل وتأخذها من مزارعى هذه الأطيان[١٤٨]، وما تبقى يضاف إلى الفائض ويصرف لجهة الوقف[١٤٩]. ولعلَّ السبب فى هذه الزيادة يرجع إلى حاجة السلطة المستمرة إلى المال، إضافة إلى الظروف السياسية الداخلية والخارجية التى كان ينتهجها الباشا، وهذا يفسر لنا مدى علاقة هذه المؤسسة - الأوقاف - بتقلبات السياسة، وكأنها أصبحت خزانة مال احتياطية تلجأ إليها الدولة فى فترات العجز المالى.

جدير بالذكر؛ أن محمد علي كان يُفكر جدياً فى تطبيق الإصلاحات التى أدخلها على الأوقاف فى مصر؛ إلى تطبيقها فى "جميع الممالك الإسلامية" الواقعة تحت سيطرته، وقد أعلن ذلك صراحة فى خطاب أرسله إلى ابنه إبراهيم باشا عام ١٨٣٦م، "يفيد أن مثل تلك الأوقاف فى جميع الممالك الإسلامية عرضة لتبديد المتولين، وبعد تنظيم أمر الأوقاف فى مصر، وحصول النفع من ذلك، سيطبق ذلك النظام فى تلك الجهات أيضًا"[١٥٠]. وهو ما كان يرمى إليه محمد علي فى أوج قوته .. ورغم ما قيل عن نزعته السلطوية، إلا أنه كان يعد نموذجاً صارخاً وفريداً فى الإصلاح وتطور البلاد ودفعها بقوة للأمام.

ومن جانب أخر؛ إذا كان محمد علي قد ظل طوال حكمه؛ يعارض إخراج الأراضى الزراعية من دائرة الحياة الاقتصادية العادية لتتحول إلى أوقاف، فإنه كان أول من تخلى عن فكرة الحظر الذى فرضه حول تحول الأراضى إلى أوقاف[١٥١].

فمن ناحية، نجده عند تحديد "الجفالك"(*)، خصص أطياناً للمساجد،

والزوايا، والأضرحة، فى البلاد التى تحولت جفالك للصرف منها بدل ما كان مخصصاً لهذه المساجد من أموال من ديوان الرزنامجة، فمثلاً خصص محمد علي بأمر صادر فى ٢٦ محرم سنة١٢٦١هـ١٨٤٥/م لمساجد وأضرحة ناحية (نوب طريف) بالدقهلية ٢١ وثلث فدان بدل مبلغ ٢٨٨ قرش، كانت مخصصة للصرف عليها من الروزنامجة[١٥٢]، فى حين بلغت جملة الأطيان التى خصصها محمد على لهذا الغرض ١٣٤٧ فداناً[١٥٣].

ومن ناحية أخرى؛ أوجد محمد علي أكثر الأوقاف اتساعاً فى ذلك الوقت وهو وقف قولة، عندما أصدر أمراً فى ١٢ صفر ١٢٦٠هـ/ مارس١٨٤٤م بوقف ٧٤٢،١٠ فدان من أطيان جفلكى كفر الشيخ ومحلة إسحاق بمديرية الغربية على تكية قولة، وصدرت وقفية بذلك فى ١٥ شوال سنة ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م[١٥٤].

وثمة ملاحظات تدور حول طبيعة الأوقاف بعد إلغاء الديوان فى الفترة من ١٨٣٧-١٨٤٥م، أهم هذه الملاحظات: زيادة الأوقاف مرة أخرى - فى هذه الفترة - بشكل لافت للنظر[١٥٥]؛ مما أثار انتباه محمد علي.

محمد علي باشا يأمر بمنع إنشاء أوقاف جديدة:

وفى تقديرنا؛ أن مؤسسة الأوقاف كانت (تؤرق) فكر محمد علي طيلة جلوسه على أريكة الحكم، وظل فى صدام مستمر مع هذه المؤسسة ولم يهدأ له بال أو يشعر بالراحة، حتى أصدر أمراً فى ٩ رجب سنة ١٢٦٢هـ/ ١٨٤٦م، بعدما استفحل أمره، وفرض رأيه، ولم يجد من يمانعه أو يقاومه، بمنع إنشاء أوقاف جديدة اعتبارًا من تاريخ صدور ذلك الأمر[١٥٦].

ولتنفيذ هذا الأمر استصدر فتوى من الشيخ محمد بن محمود الجزائرى، مفتى السادة الحنفية بالإسكندرية[١٥٧]، بجواز أن يصدر ولى الأمر أمراً بمنع الناس من وقف أملاكهم وتحبيسها "فيما يستقبل من الزمان سداً لذريعة أغراضهم الفاسدة .. كما ذكر، جاز له ذلك لما تقتضيه السياسة الشرعية استناداً لما حكيناه عنه إمام المذهب ولزم امتثال أمره ..."، والمقصود هنا هو الإمام أبو

حنيفة الذى كان يرى جواز الوقف دون لزومه[١٥٨].

وعقب صدور الفتوى أمر محمد علي بإرسالها إلى كافة المحاكم الشرعية، وحكام الأقاليم ليعملوا بها[١٥٩]، وبالرغم من استناد أمر المنع من الوقف على فتوى شرعية، وصدوره عاماً شاملاً بالنسبة لجميع الممتلكات، إلا أنه لم ينفذ إلا فى حدود ضيقة، لم تتعدَ نطاق الأراضى الزراعية العشورية[*]، وأما بقية أنواع الممتلكات من عقارات مبنية وأراضى خراجيه، فقد استمر وقفها بعد صدور أمر المنع كما كان قبل صدوره[١٦٠].

لذا لم يتأثر واقفوا العقارات كثيراً من هذا القرار، فبعد خمسة أيام من أمر المنع أوقف "الشيخ سلامة بن المرحوم عبد الرحمن وهو الناظر الشرعى على وقف الزاوية الكائنة بالإسكندرية بخط حارة الشمرلى أربعة حوانيت ملاصقة للزاوية لجهة الوقف"[١٦١]. ولم تمضِ عشرة أيام على هذا الوقف؛ حتى أوقف "الحاج محمد بن المرحوم عبده" من دمياط؛ "جميع الطاحون الكائن بمنية الطيب .. على قراءة المواسم الأربعة المعتادة فى كل عام وعلى قراءة القرآن أبد الآبدين ودهر الداهرين"[١٦٢].

إذن يتضح أن اتجاه الواقفين لتسجيل أوقاف جديدة بعد صدور هذا القرار، كان بدافع دينى أكثر منه دنيوى، ووجد بعض الواقفين (تعنتاً) من قضاة المحكمة الشرعية أثناء عملية تسجيل الأوقاف؛ مما يدفعنا للقول بأن أغلب القضاة كان لا يروقهم هذا القرار، لأنهم فقدوا بمقتضاه عائدًا مالياً ولو قليلاً؛ يحصلون عليه عند تسجيل الأوقاف[١٦٣].

ولعلَّ أمر المنع لم يستمر إلا ثلاث سنوات فقط من ١٨٤٦-١٨٤٩م، فما كاد "عباس الأول" يجلس فى دست الحكم حتى ألغى هذا المنع، بموجب إرادة أصدرها بتاريخ ٢٥ رمضان ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٩م، وقد علَّق عباس باشا على إجراءات جدة - محمد علي - بخصوص منع الأوقاف "بأنه كان أمراً جائراً"[١٦٤].

من هنا نلاحظ الاختلاف فى سياسة محمد علي وحفيده تجاه هذه المؤسسة،

وفى الواقع هو اختلاف نابع من عقلية الحاكم، فمحمد علي الذى كان يؤمن بالمركزية الشديدة، قام بإعادة مسح الأراضى ومن ثم فرض الضرائب على الأوقاف؛ وتحمل وحده عبء معارضة المشايخ له، وبسط سيطرته، بينما اتجهت سياسة عباس. رغم نزعته إلى إرهاق الأهلين[١٦٥]. إلى عدم التضييق على الناس من الناحية الدينية، وقد تسلم الدولة فى غاية التنظيم، والخزانة ممتلئة على أقل تقدير؛ يضاف إلى ذلك وعلى ما يبدو المناداة بإعادة الأوقاف مرة أخرى، من بعض الشخصيات المهمة وعامة أفراد الشعب.

وما أن عرف الناس بهذا الأمر حتى تكالبوا على وقف أملاكهم ليزدهر الوقف مرة أخرى ويعود إلى سابق عهده.

ومما يثير الدهشة، أنه لم تحدث معارضه من جانب العلماء وأفراد المجتمع بعد أمر المنع؛ ولكن هيهات أين هم العلماء؟ وأين المعارضة؟ لقد توارى الجيل الذى كان يحمل جينات العلماء الأقوياء الثائرين، ولم يعد هناك على الساحة من يجادل ويحاقق، بل كلٌّ انغلق على نفسه وكفاها شر المصادمات مع السلطة؛ أو بالأحرى مع ولى النعم[*].

وثمة جدل يدور حول ما إذا كان محمد علي قد وجه سياسته ضد الأوقاف بهدف تصفيتها أم لا؟ وهذه المسألة على قدر كبير من الأهمية. فكانت إجراءات الدولة منذ البداية تشير إلى محاولتها فرض سيطرتها الإدارية على كل مؤسسات الدولة بما فيها الأوقاف، فبعد استتباب الأمر لمحمد علي فرض الضرائب على أراضى الرزق، واستولى على الأوقاف غير الصحيحة أما بقية الأوقاف فلم يمسها بسوء[١٦٦].

ويبدو أن العلاقة بين الدولة الحديثة من ناحية، ورغبة هذه الدولة فى إخضاع الأوقاف من ناحية أخرى كانت علاقة طردية؛ إذ كلما تقدمت عمليات بناء الدولة خطوة، زاد ميلها نحو تلك الرغبة فى السيطرة على الأوقاف وآلياتها لتحقيق هذه السيطرة، من "الإدارة"، إلى "التشريع"، إلى "التسييس"[١٦٧].

جدير بالذكر؛ أن الأوقاف وصلت إلى أدنى مساحة لها فى عصر محمد علي، وذلك بسبب التغييرات والإصلاحات الكثيرة التى أدخلها على نظام الملكية[١٦٨]، أضف إلى ذلك اختفاء الملاك الكبار الذين كانوا واضحين بشكل كبير قبل محمد علي[١٦٩]، ثم فرض الضرائب أو (أموال الميرى) التى تضمنتها جميع حجج الأوقاف التى نشأت طوال القرنين التاسع عشر والعشرين؛ النص على أن يبدأ من ريع الوقف "بدفع ما عليه لجهة الميرى"[١٧٠]. وقد أسهم هذا الالتزام فى إيجاد قناة اتصال منظمة بين الأوقاف من جهة؛ والبيروقراطية الحكومية المكلفة بجباية تلك الأموال من جهة الميرى[١٧١].

خاتمة:

نخلص من ذلك، أن محمد علي استطاع أن يبسط يده على كل أراضى القطر المصرى بما فيها أراضى الأوقاف؛ وأن يفرض عليها الضرائب، وبذلك خضعت الأوقاف للمرة الأولى فى تاريخها إلى سياسات الحاكم وتوجهاته، وبالرغم من ذلك لم يستطع محمد على أن يمنع الناس من الوقف؛ حتى بعد أمر المنع؛ مما ينهض دليلاً على الرغبة الجامحة والمتوارثة فى نفوس الواقفين، وقوة هذه المؤسسة واستمرارها فى أصعب الظروف السياسية، والتاريخية، وحتى مع تطور الزمن ودخول الحداثة.

الملاحق

ملحق رقم (١) وثيقة وقف على فقراء دير ماري مينا بفم الخليج

المصدر: دار الوثائق القومية: محكمة القسمة العربية: س ١٤٧، كود ٠٠٠٧١٠ = ١٠٠٤، ص ٢٨، و٣٦١، ١١ محرم ١٢٢٥هـ/ ١٨١٠م.

الهوامش

(١) حول المعنى اللغوى لكلمة الوقف انظر: مجمع اللغة العربية:" المعجم الوجيز، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ٢٠٠١م، مادة (وقف) ص ٦٧٨-٦٧٩. وانظر أيضاً: ابن منظور: لسان العرب، ج ٦، القاهرة (د ت) مادة "حبس" ومادة "وقف"، ص ٤٨٩٨-٤٩٩٠. وانظر: عبد الله الشرقاوى: حاشية العلامة الشرقاوى على التحرير، ج ٢، المطبعة الأميرية، بولاق، ١٨٨٠م، ص ١٩١. وانظر: أحمد إبراهيم بك: أحكام الأوقاف والمواريث، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٩٣٧م.

(٢) يحيى بن شرف النووى: كتاب المجموع شرح المهذب للشيرازى، تحقيق: محمد نجيب المطيعى، مج ١٦، دار السلام، القاهرة (د ت) ص ٢٤٣.

(٣) شرف الدين المقرى: كتاب التمشية بشرح إرشاد الغاوى فى مسلك الحاوى، تحقيق: محمود خليفة، القاهرة (د ت) ص ٣٨٨-٣٨٤.

(٤) موفق الدين ابن قدامة: المغنى، تحقيق: عبدالله التركى وعبدالفتاح الحلو، ج ٨، دار عالم الكتب، ١٩٩٧م، ص ١٨٤. وانظر: محمد بن أحمد بن صالح: الوقف فى الشريعة الإسلامية وأثره فى تنمية المجتمع، ط ١، مكتبة الملك فهد، الرياض، ٢٠٠١م، ص ٢٥- ٥٣.

(٥) إبراهيم البيومى غانم: الأوقاف والسياسة فى مصر، ط ١، دار الشروق، ١٩٩٨م، ص ٤٧.

(٦) محمد عبيد عبد الله الكبيسى: أحكام الوقف فى الشريعة الإسلامية، ج ١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٧م، ص ٤٢.

(٧) سورة آل عمران: الآية ٩٢.

(٨) صحيح مسلم، بشرح النووى، ج ١١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م، ص ٨٥. وانظر أيضاً: يحى بن شرف النووى: رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، تحقيق: محمود بن الجميل، ط ٢، مكتبة الصفا، ٢٠٠٤م.

(٩) محمد عفيفى: الأوقاف والحياة الاقتصادية فى مصر فى العصر العثمانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١م، ص ص ٢٨، ٢٩.

(١٠) مصطفى عبد الغنى: الأوقاف على القدس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧م، ص٦١.

(١١) ناصر عبد الله عثمان: الحركة العلمية فى القرن السابع عشر، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٦م، ص ٨٦.

(١٢) المرجع السابق: ص ص ٨٦، ٨٧.

(*) القبو دان: كلمة تركية بمعنى آمر أو رئيس السفينة. انظر: محمد على الأنسى: قاموس اللغة التركية، الدرارى اللامعات فى منتخبات اللغات، بيروت، ١٩٠٠م، ص ٤١٢. وانظر:

مصطفى عبد الكريم الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م، ص ٣٤٧.

(١٣) يوسف الملّوانى: تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب: تحقيق محمد الششتاوى، ط ١، الآفاق العربية، ١٩٩٩م، ص ص ١٨٤، ١٨٥.

(*) الشيخ عبد الله الشبروای: تولى مشيخة الأزهر بعد وفاة الشيخ إبراهيم الفيومى عام ١٧٢٤م، انظر. محيى الدين الطعمى: النور الأبهر فى طبقات شيوخ الجامع الأزهر، ط ١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م، ص٨١.

(١٤) عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، ج ١، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، دار الكتب، القاهرة ١٩٩٨م، ص ص ٢٥٤، ٢٥٥. وانظر. عبدالجواد صابر إسماعيل: دور الأزهر السياسى فى مصر إبان الحكم العثمانى، ط ١، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٦م، ص١٠١.

(١٥) عبد الرحمن الجبرتى: المصدر السابق، ج ٣، ص ٣٢.

(١٦) فاطمة الحمراوى: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى عهد الحملة الفرنسية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٢٥٤.

(١٧) عبد الرحمن الجبرتى: المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٠.

(١٨) دار الوثائق القومية: ديوان المالية، محفظة ٢ أوامر، وثيقة ٤٨٢، ١٨٤٥م. وانظر. سلوى العطار: التغييرات الاجتماعية فى عهد محمد علي، ط١، دار النهضة العربية، ١٩٨٩م، ص١٢١.

(١٩) عبد الرحمن الجبرتى: المصدر السابق، ج ٤، ص ص ١١٣،١١٤ وانظر. جمال كمال محمود: الأرض والفلاح فى صعيد مصر فى العصر العثمانى، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ٢٧٣.

(٢٠) جابريل باير: تاريخ ملكية الأراضى الزراعية فى مصر الحديثة ١٨٠٠ - ١٩٥٠م، ترجمة: عطيات محمود جاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨م، ص ص ٥٤، ٥٥.

(*) مسموح المشايخ: مُنح مشايخ القرى قطعاً من أرض الفلاحة مقابل أدائهم المهام المتعلقة بالزراعة والفلاحين، وقد أعفيت تلك القطع من الضرائب. انظر. حمدى الوكيل: ملكية الأراضى الزراعية فى مصر خلال القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧م، ص ١١٦.

(٢١) محمد أنيس، والسيد رجب حراز: التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث، دار النهضة، (د. ت) ص ٩٨.

(٢٢) كينيث م كونو: أصول الملكية الخاصة للأرض فى مصر إعادة تقويم. بحث ضمن كتاب الشرق الأوسط الحديث، إشراف ألبرت حورانى وآخرين، ترجمة: أسعد صقر، ج٢، ط ١، دار طلاس، دمشق، ١٩٩٦م، ص ٥٥.

(٢٣) عبد العزيز محمد الشناوى: الأزهر جامعاً وجامعة، ج٢، الهيئة المصرية للكتاب، ٢٠١٣م، ص ٣١٤.

(٢٤) روبرت هنتر: مصر الخديوية نشأة البيروقراطية الحديثة، ترجمة: بدر الرفاعى، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٢٥.

(٢٥) كلوت بك: لمحة عامة إلى مصر، ترجمة: محمد مسعود، دار الوقف العربى، ٢٠٠٠م، ص٤٨٣.

(٢٦) أحمد أحمد الحته: تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن ١٩، ط١، مكتبة النهضة، ١٩٥٨م، ص ٦٩.

(*) أرض الوسية: هى أرض الملتزم يُسخِّر فى زراعتها الفلاحين ولا يدفع عنها مالا، وكان الملتزم يملك فى بادئ الأمر أرض "الوسية" لمدة محدودة ثم مدى الحياة، واذا مات نال الالتزام أحد افراد أسرته، بعد أن يدفع للحكومة "الحلوان". وأبقى محمد علي باشا ما أبقاه من أراضى الأواسى بأيدى بعض الملتزمين على شرط أن ينتفعوا بها مدى حياتهم وبوفاتهم تؤول للحكومة. انظر. جرجس حنين بك: الأطيان والضرائب فى القطر المصرى، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٨م، ص ١٩١.

(٢٧) أمين مصطفى عفيفى: تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ط ٣، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٤م، ص ١٢٦.

(٢٨) أحمد الحته: المرجع السابق، ص ٧٠.

(٢٩) سمير عمر إبراهيم: الحياة الاجتماعية فى مدينة القاهرة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م، ص٢٣.

(٣٠) كينيث م كونو: المرجع السابق، ص ٥٥.

(٣١) الجبرتى: المصدر السابق، ج٤، ص ١٣٣. وانظر عمر عبد العزيز عمر: دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ١٥١٧-١٩٥٢م، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩م، ص ٢٣٠.

(*) الروزنامجى: مشتقة من الفارسية روزنامة، روز بمعنى يوم ونامة بمعنى "كتاب" "كتاب اليوم" أى دفتر اليومية، وجى التركية تدل على النسب إلى الصناعة، فيكون معناها كاتب اليومية. انظر. مصطفى بركات: الألقاب والوظائف العثمانية ١٥١٧-١٩٢٤م دراسة فى تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثمانى لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ١٢٤.

(٣٢) حلمى محروس إسماعيل: دراسات فى الحالة الاجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ ، جامعة القاهرة، ١٩٧٧م، ص ١٨٩.

(*) تقاسيط: مفردها تقسيط، وهو السند أو التذكرة الذى تعطيه الروزنامة للملتزم لتمكينه من التزامه. انظر أحمد عبد العزيز على: الصراع بين البيوتات المملوكية فى مصر

العثمانية ١٥١٧-١٧٩٨م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠١م، ص ٦٢.

(٣٣) أحمد الحته: المرجع السابق، ص٧٠.

(٣٤) الجبرتى: المصدر السابق، ج٤، ص ١٣٣، وانظر. إدوارد جوان: مصر فى القرن التاسع عشر، ترجمة: محمد مسعود، ط٢، القاهرة، ١٩٣١م، ص ٧٨٦.

(٣٥) سلوى العطار: المرجع السابق، ص ٢٢.

(٣٦) عبد الحميد البطريق: عصر محمد علي ونهضة مصر فى القرن التاسع عشر ١٨٠٥-١٨٨٣م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م، ص ٢٦.

(*) الالتزام: نظام ضرائبى لجأت الحكومة إليه عندما عجزت فى آخر العهد العثمانى المملوكى عن تحصيل الضرائب العقارية، وذلك بطرح ناحية أو عدة نواح لتحصيل الضرائب المقررة عليها مقابل منفعة خاصة للملتزم بأرض الوسية. انظر. أمين مصطفى عفيفى: المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٣٧) أحمد الحته: المرجع السابق، ص ٧١.

(38) Crouchley. A.E: The Economic development of modern Egypt, London, 1938, P 84.

(٣٩) جابريل بايير: المرجع السابق، ص ٦.

(*) العرضحال: هو طلب أو التماس مقدم للباشا أو السلطان. أحمد عبد العزيز: المرجع السابق، ص٨٢.

(٤٠) الجبرتى: المصدر السابق، ج٤، ص ص ٣٢٠، ٣٢١. جدير بالذكر؛ أن إلغاء الالتزام، لم يسبب أضراراً لمجموع الأمة، لأن هذا الإلغاء لم يؤثر إلا فى طبقة محدودة العدد، تمثلت فى المشايخ والملتزمين. انظر محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر محمد علي، ط١، دار الفكر العربى، ١٩٤٨م، ص ٣٠. وعمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص ٢٣٠.

(٤١) دار الوثائق القومية: محافظ الأبحاث، محفظة ١٢٧، إفادة ٥٨، ٢ شعبان ١٢٦٢هـ١٨٤٥/م.

(٤٢) نفس الأرشيف: محافظ بحر بر: محافظة ١٤، ص ٥٣، من محمد أفندى إلى الجناب العالى،١٨٣٠م.

(٤٣) الجبرتى: المصدر السابق، ج٤، ص ١٥٤، وانظر. سلوى محمد عبد اللطيف: الريف المصرى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٨٠٥-١٨٤٨م، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الإنسانية، فرع البنات، قسم التاريخ، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص٤٨.

(٤٤) على بركات: تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣-١٩١٤م وأثره على الحركة السياسية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٧م، ص ٢٤.

(*) الرزقة: أرض توهب باسم السلطان، ويأخذ الموهوب له من ديوان الروزنامة "حجة" تثبت ملكيته المطلقة لهذه الأراضى، وأنها معفاة من الضرائب، وتعرف بأنها الأراضى التى توقف على المساجد وجهات الصدقات. انظر. حسين حسان محمد: الأوقاف الإسلامية فى مصر ١٩١٣ - ١٩٥٣م، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، قسم التاريخ، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٩٥م، ص٧.

(*) الأطيان الخراجية: هى الأطيان الأميرية المثبتة باسم شخص ما، وله فيها أثر وهو حق منفعة، وقد وزع محمد علي فى مساحة الأطيان فى سنة ١٨١٣م أطيان كل ناحية بين أهاليها القادرين على الزراعة، ما عدا أطيان الوسية التى تركت لأصحابها، وتعرف الأطيان الخراجية باسم الأطيان الأثرية. انظر. على بركات: المرجع السابق، ص ص ٢٩، ٣٠.

(٤٥) الجبرتى: المصدر السابق، ج٤، ص ص ١٥٤، ١٥٥.

(٤٦) المصدر السابق: ج٤، ص ١٥٥.

(*) الروزنامة: كلمة فارسية معناها كتاب أو دفتر اليوم. وكان "ديوان الروزنامة" فى مصر إلى أواخر عهد محمد علي يقوم بجباية الضرائب، ويتولى الإنفاق على بعض جهات البر، وتم الحاقة بديوان المالية فى سنة ١٨٤٨م، ومعنى ذلك أن نظار أوقاف الأزهر من العلماء وغيرهم صاروا يتلقون ما يشبه الرواتب الحكومية من ذلك الديوان، كنوع من البدل عن ريع الأوقاف التى كانوا متنظرين عليها. انظر. إبراهيم البيومى: المرجع السابق، ص ١٩٨.

(٤٧) جرجس حنين بك: المرجع السابق، ص١٩٤.

(٤٨) دار الوثائق القومية: معية سنيه تركى، تراجم ملخصات دفاتر، محفظة ١٢، ص ١٩٤، و ٨١٦، أمر كريم إلى يوسف أغا محافظ رشيد، ٤ ذو القعدة ١٢٤٠ه١٨٢٤/م.

(٤٩) الجبرتى: المصدر السابق، ج٤، ص ص ٢٠٩، ٣٢٩.

(٥٠) عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد علي، ط٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ٥٣٢.

(٥١) سمير عمر إبراهيم: المرجع السابق، ص ٢٣.

(٥٢) الجبرتى: المصدر السابق، ج٤، ص ١٥٧.

(٥٣) دار الوثائق القومية: معية سنية تركى، تراجم ملخصات دفاتر، محفظة ١١، ملف ٢، دفتر ٩، ترجمة مكاتبه محررة إلى البك الكتخدا فى ١١ رجب ١٢٣٧هـ١٨٢١/م.

(*) الشيخ المهدى: ولد قبطيا ثم اعتنق الإسلام .. وهو من كبار مشايخ الأزهر تولى المشيخة بعد وفاة الشيخ عبد الله الشرقاوى ١٨١٢م ولكن هذا التعيين سرعان ما ألغى . انظر. خليل بن أحمد الرجبى: تاريخ الوزير محمد علي باشا، تحقيق دانيال كريسليوس وآخرين، ط ١، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ١٣٣- ١٣٥.

(٥٤) محمد عبد المنعم خفاجى: الأزهر فى ألف عام، ج١، ط١، عالم الكتب، ١٩٨٨م، ص ١٦٤.

(٥٥) الجبرتى: المصدر السابق، ج٤، ص ١٥٩.

(٥٦) الباب العالى: يقصد به مقر الخلافة العثمانية فى إستانبول.

(٥٧) هيلين ريفيلين: الاقتصاد والإدارة فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: أحمد عبدالرحيم مصطفى، ومصطفى الحسينى، دار المعارف، ١٩٦٨م، ص٥٧.

(٥٨) أمين مصطفى عفيفى: المرجع السابق، ص ٤٨.

(٥٩) الجبرتى: المصدر السابق، ج٤، ص ١٦١.

(٦٠) عبد العزيز سليمان نوار: تاريخ مصر الاجتماعى منذ فجر التاريخ حتى العصر الحديث، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٢٦٦.

(*) دمياط: تقع دمياط على الضفة الشرقية من الفرع الشرقى للنيل وتبعد عن البحر المتوسط بفرسخين. انظر. راضى محمد جودة: دمياط فى الفترة من ١٨١٠-١٩٠٦م دراسة تاريخية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة القاهرة، ٢٠١٤م، ص ٢.

(٦١) الجبرتى: المصدر السابق، ج٤، ص ١٦٢.

(٦٢) محمد شفيق غربال: محمد علي الكبير، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٠م، ص ٥٨.

(٦٣) دار الوثائق القومية: معية سنية تركى، تراجم ملخصات دفاتر، محفظة ١، و ١٩، ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م.

(٦٤) دار الوثائق القومية: محافظ الأبحاث، محفظة ١٣٤، ترجمة ملخصات فرمانات شاهانية، ص٢، مكاتبة منه إلى الصدارة العظمى، ١٥ شعبان سنة ١٢٢٤هـ١٨٠٩/م.

(٦٥) رءوف عباس حامد وآخرون: الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي، مج١، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٠م، ص ٥٨، أمر منه إلى المشار إليه فى تاريخه ١١ رجب ١٢٣٧هـ١٨٢١/م.

(٦٦) الجبرتى: المصدر السابق: ج٤، ص ٣٠٤.

(٦٧) خليل مردم بك: أعيان القرن الثالث عشر فى الفكر والسياسة والاجتماع، ط١، لجنة التراث العربى، بيروت، لبنان، ١٩٧١، ص٧٣.

(٦٨) الجبرتى: المصدر السابق: ج٤، ص ص ١٦٤، ١٦٥.

(٦٩) وحول موقف المشايخ من فرض الضرائب على الأوقاف. انظر. محمد فريد أبو حديد: سيرة السيد عمر مكرم، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٠م، ص ١٨٢- ١٨٨، وانظر. يونان لبيب رزق: محمد علي والعصر قراءة فيما بين السطور بحث ضمن كتاب محمد علي وعصره بمناسبة مرور مائتى عام على مصر محمد علي، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٦م، ص ص ٢٠٨، ٢٠٩.

(٧٠) دار الوثائق القومية: محكمة إسنا، س ٧٥، كود ٠٠٠١١٧ - ١١٦٩ ، ص ٢٠٧، و ٤٩، ١٨٠٩م.

(٧١) دار الوثائق القومية: أدراج الدار، درج ٨١، و ٣١٥، من الجناب العالى إلى ناظر الأوقاف، ١٨٣٥م.

(٧٢) جابريل باييز: دراسات فى التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة، ترجمة: عبد الخالق لاشين، وعبد الحميد فهمى الجمال، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٦م، ص ١٤٨.

(٧٣) دار الوثائق القومية: محكمة أسيوط: س ١٢، كود ٠٠٢١١٢ - ١١٣٩، ص ١٢٥، و ٢٥٠، ١٨٢٩م.

(٧٤) دار الوثائق القومية: محكمة الغربية: س٣٤٨٣، كود ٠٠٧٤١٤ - ١٠٣٣، نمرة ٨٧، ١٨١٧م.

(٧٥) جابريل باييز: تاريخ ملكية الأراضى، المرجع السابق، ص ٦.

(٧٦) دار الوثائق القومية: محافظ الأبحاث: محفظة ١٢٥، و ١٢، ١٤ رجب ١٢٢٧هـ١٨١٢/م.

(٧٧) الجبرتى: المصدر السابق، ج٤، ص ٢٢٩.

(٧٨) على بركات : تطور الملكية الزراعية، المرجع السابق، ص ١٦.

(٧٩) دار الوثائق القومية: محافظ الأبحاث، محفظة ١٢٥، وزارة الأوقاف، ١١ رجب ١٢٦٧هـ/ ١٨٥٠م.

(٨٠) أمين مصطفى عفيفى: المرجع السابق، ص ١٢٧.

(٨١) على بركات: محمد علي وبناء الدولة الحديثة، بحث ضمن كتاب محمد علي وعصره بمناسبة مرور مائتى عام على عصر محمد علي، المرجع السابق، ص ٩٨.

(٨٢) الجبرتى: المصدر السابق، ج٤، ص ٢٢٩. وانظر. أمين سامى: تقويم النيل، ج٢، ط٢، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣م، ص ٢٤٣ وما بعدها.

(٨٣) على بركات: المرجع السابق، ص٩٨ وما بعدها.

(٨٤) هيلين ريفيلين: المرجع السابق، ص ٨٠.

(٨٥) سلوى العطار: المرجع السابق، ص ١٢٦.

(٨٦) بيتر جران: الجذور الإسلامية للرأسمالية فى مصر ١٧٩٠-١٨٤٠م، ترجمة: محروس سليمان، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٢م، ص ٥.

(٨٧) دار الوثائق القومية: محافظ عابدين: دفتر ٤٠، ص ١٥، من الجناب العالى إلى إبراهيم باشا، ١٨٣٦م.

(88) Abu lMagd, Zeinab; Empire and its discontents modernity and subaltern revolt in upper Egypt 1700-1920، Washington، 2008 ، P114.

(٨٩) يبدو أن خراب هذه المساجد يعود لفترة سابقة منذ أيام الاحتلال الفرنسى، وتمدنا الوثائق بمعلومات كثيرة حول تدهور حال كثير من المساجد. انظر: محكمة الإسكندرية: كود ٠٠١٨٥٣ - ١٠٢٩، و٧٥.

(٩٠) الجبرتى: المصدر السابق، ج ٤، ص ١٩١.

(٩١) المصدر السابق، ج٤، ص ص ١٩٢، ١٩٣.

(٩٢) دار الوثائق القومية: محكمة الباب العالى: س ٥٦٧، كود ٠٠١٢٥٢ -١٠٠١، و ٣٥، ١٨٤٣م.

(٩٣) أرشيف وزارة الأوقاف: حجة وقف سليمان أغا السلحدار رقم ١٧٦٨، ١٠ محرم

١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م.

(٩٤) دار الوثائق القومية: معية سنية تركى: تراجم ملخصات دفاتر، محفظة ٩، ص٣٩٦، أمر محرر كاشف الغربية، ١٦محرم ١٢٣٧هـ١٨٢١/م.

(٩٥) نفس الأرشيف: محكمة إسنا: س ٨٠، كود ٠٠٠١٢٧-١١٦٩، وثيقة٢٦١، ص ١٣٠، ١٨١٥م.

(٩٦) المصدر السابق: س ٧٥، كود ٠٠٠١٢٢-١١٦٩، ص ٢٠٧، و٤٩٩، ١٤ رجب ١٢٢٨هـ/ ١٨١٣م.

(٩٧) دار الوثائق القومية: محافظ الأبحاث: محفظة ١٢٥، وزارة الأوقاف، ص١٦٠، ٢٩ صفر ١٢٣٤هـ/ ١٨١٨م.

(٩٨) الجبرتى: المصدر السابق، ج٤، ص ١٩٢.

(*) الأغا: اختلف فى أصل الكلمة فقيل تركية من المصدر "أغمق" ومعناه الكبر وتقدم السن .. وتطلق فى التركية على الرئيس والقائد وشيخ القبيلة. انظر. مصطفى بركات: المرجع السابق، ص ١٧٣-١٧٥.

(٩٩) الجبرتى: المصدر السابق، ج٤، ص ٣٩.

(١٠٠) دار الوثائق القومية: معية سنية تركى، تراجم ملخصات دفاتر، محفظة ٦٢، وثيقة ٦٨٣، من الجناب العالى، إلى غيطاس أفندى، ١٨٣٥م. لمزيد من التفاصيل انظر. أحمد الحته: المرجع السابق، ص ٧٤.

(١٠١) الجبرتى: المصدر السابق، ج ٤، ص ٣٣٨.

(١٠٢) دار الوثائق القومية: محكمة مصر الشرعية: كود ٠٠٤٠٧١- ١٠١٧، ص ٧١، و ١٨٩، ١٨٤٨م.

(١٠٣) دار الوثائق القومية: محافظ الأبحاث: محفظة ١٢٧، و ١٢١٣، ٨ محرم ١٢٦٣هـ/ ١٨٤٦م.

(١٠٤) ادوارد دريو: محمد علي ونابليون ١٨٠٧- ١٨١٤م مراسلات قناصل فرنسا فى مصر، ترجمة: ناصر أحمد إبراهيم، ط١، المركز القومى للترجمة، ٢٠٠٨م، ص ٤٣٠.

(١٠٥) بيتر جران: المرجع السابق، ص ٦٥.

(*) الكتخدا: أصلها فارسية بمعنى الرب والصاحب، ويطلقها الفُرس على السيد الموقر، وعلى الملك، ويطلقها الأتراك على الموظف المسئول، والوكيل، والرئيس. انظر. مصطفى بركات: المرجع السابق، ص ١٤٤.

(١٠٦) أمين مصطفى عفيفى: المرجع السابق، ص ١٢٨. (كان محمد علي متواجدًا فى الحجاز حينئذ).

(107) Crouchley, A.E ; op, cit, P 45.

(١٠٨) الجبرتى: المصدر السابق، ج٤، ص ٣٢١.

(١٠٩) فوزى جرجس: دراسات فى تاريخ مصر السياسى منذ العصر المملوكى، العربى للنشر والتوزيع (د. ت) ص ٣٩. ويعود السبب فى ذلك إلى أن محمد علي قام بجمع حجج الملاك وأعدمها. حول هذا الأمر أنظر. السيد الشحات أحمد: تطور التعليم الدينى فى مصر ١٨٠٠-١٩٢٢م، رسالة ماجستير، كلية البنات، قسم أصول التربية، جامعة عين شمس، ١٩٨٠م، ص ٧٨.

(١١٠) محمد فؤاد شكرى: المرجع السابق، ص ٣٠.

(١١١) دار الوثائق القومية: أدراج الدار، درج ٨١ ، و٣٠٥، من الجناب العالى إلى محرم أغا، ١٨٣٥م.

(١١٢) محمد رفعت: تاريخ مصر السياسى فى الأزمنة الحديثة، ج١، المطبعة الأميرية، ١٩٣٤م، ص ١١٠.

(١١٣) السيد عبد الحليم الزيات: البناء الطبقى والتنمية السياسية فى المجتمع المصرى ١٨٠٥-١٩٥٢م، دار المعارف، ١٩٨٥م، ص ٥١.

(١١٤) انظر على سبيل المثال: أمين مصطفى عفيفى: المرجع السابق، ص ١٢٧. عبد الحكيم عبد الغنى قاسم: تاريخ البعثات المصرية إلى أوروبا فى عصر محمد علي، ط١، مكتبة مدبولى، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ٤٣٢. وحسين حسان: المرجع السابق، ص ٢٧.

(١١٥) دار الوثائق القومية: محكمة أسيوط: س١١، كود ٠٠٢١١١ - ١١٣٩، ص٩١، و١٤٠، ١٨٢٣م. انظر ملحق رقم (١) وثيقة وقف على فقراء دير مارى مينا بفم الخليج.

(١١٦) جوديث تاكر: نساء مصر فى القرن التاسع عشر، ترجمة: هالة كمال، ط١، المركز القومى للترجمة، ٢٠٠٨م، ص ٨٦.

(*) الحضرة: فى اللغة الفناء، وقد استعمل هذا اللفظ كلقب فخرى .. وتعددت استعمالات اللقب فأطلق على السلاطين والوزراء وكبار رجال الدولة والأولياء الصالحين. مصطفى بركات: المرجع السابق، ص ٢٠٨.

(١١٧) على مبارك: الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، ج ١٥، ط١، المطبعة الأميرية، بولاق، ١٨٨٨م، ص ٢٨.

(١١٨) الجبرتى: المصدر السابق، ج٤، ص ٣٤٨.

(*) الشيخ الشنوانى: هو محمد بن على الشنوانى الشافعى ولد بقرية شنوان إحدى قرى محافظة المنوفية، تولى مشيخة الأزهر عام ١٨١٢م. انظر. محيى الدين الطعمى: المرجع السابق، ص ١١٥.

(١١٩) الجبرتى: المصدر السابق، ج٤، ص ٣٦٠.

(١٢٠) دار الوثائق القومية: محكمة إسنا: س٧٥، كود ٠٠٠١١٧- ١١٦٩، ص٢٥، و ٩٦، ١٨١٣م. وانظر محكمة الإسكندرية، س ٤٤٣، كود ٠٠١٧٥١ - ١٠٢٩، ص ١١٩، و ١٦٥، ١٨٠٥م.

(١٢١) محمد فؤاد شكرى: المرجع السابق، ص ٣٢١.

(*) بك: كلمة تركية ومن معانيها أمير، حاكم، رئيس. انظر. مصطفى بركات: المرجع السابق، ص ١٥٨.

(١٢٢) دار الوثائق القومية: معية سنيه تركى: تراجم ملخصات دفاتر، محفظة ٣٠، و ٥٤٢، ١٨٢٦م.

(١٢٣) وزارة الأوقاف وشؤون الأزهر: الأزهر تاريخه وتطوره، مطابع الشعب، ١٩٦٤م. ص٢٠.

(١٢٤) دار الوثائق القومية: أدراج الدار: درج ٢٤ أزهر، وثيقة ٣٧٣، من المعية إلى خزينة دار أغا، ١٨٢٥م.

(*) الشيخ حسن العطار: تولى مشيخة الأزهر عام ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م بأمر من محمد علي باشا. انظر أشرف فوزى: شيوخ الأزهر، ج ٢، الشركة العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٧، ص ٣٨.

(١٢٥) دار الوثائق القومية: ديوان خديوى تركى: فيلم ٣٠٢، ملخصات محافظ، محفظة ٢، و٨٧ من الجناب العالى إلى حبيب أفندى، ٤ ذى القعدة ١٢٤٧هـ/ ١٨٣١م.

(١٢٦) دار الوثائق القومية: معية سنية تركى: محفظة ٢٤، من الجناب العالى إلى الخزينة دار أغا، ١٨٢٦م.

(١٢٧) دار الوثائق القومية: معية سنية تركى: تراجم ملخصات دفاتر، محفظة ٥٤، و ٢١١، من الجناب العالى إلى حبيب أفندى، شعبان ١٢٤٨هـ١٨٣٢/م.

(١٢٨) دار الوثائق القومية: درج ٨١، و٣٠٤، أمر كريم إلى روزنامة جى مصر غطاس أفندى، ١٨٣٥م.

(١٢٩) دار الوثائق القومية: درج ٢٤ أزهر، و ١٣٧، أمر كريم إلى غيطاس أفندى، ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م.

(١٣٠) دار الوثائق القومية: أدراج الدار، درج ٢٤ أزهر، وثيقة ٣٤٢، أمر من الجناب العالى إلى حبيب أفندى، ٩ رجب ١٢٥٠هـ/ ١٨٣٤م.

(١٣١) أحمد أحمد الحته: تاريخ الزراعة فى عهد محمد علي الكبير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢م، ص ٧٢. وانظر. فايق حليم جبره: ضرائب الأطيان فى عهد محمد علي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم تاريخ، جامعة القاهرة، ١٩٥٣م، ص ٥٣.

(١٣٢) يعقوب أرتين: الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية، تعريب: سعيد طوسون، ط١، المطبعة الكبرى، بولاق، ١٨٨٨م، ص٥٢.

(١٣٣) على بركات : تطور الملكية، المرجع السابق، ص ٣٤.

(١٣٤) دار الوثائق القومية: محكمة الإسكندرية: س ٤٧٩، كود ٠٠١٨٦٣- ١٠٢٩، و٣١٠، ١٨٤١م.

(١٣٥) يعقوب أرتين: المصدر السابق، ص ٥٦.

(١٣٦) فيليب جلاد: قاموس الإدارة والقضاء، مج١، ط٣، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٣م،

ص ١٥.

(١٣٧) حسين حسان: المرجع السابق، ص ١٣.

(١٣٨) دار الوثائق القومية: محكمة الغربية: س ١٣٥٠١، كود ٠٠٧٤٥٥- ١٠٣٣، ص ٢٦، و ٧٢.

(١٣٩) دار الوثائق القومية: محافظ الأبحاث: محفظة ١٢٥ وزارة الأوقاف، ص ١-٣، إرادة إلى حضرة برهان باشا ناظر الأوقاف ١١ رجب ١٢٦٧هـ/ ١٨٥٠م.

(١٤٠) دار الوثائق القومية: ديوان الروزنامجة: دفتر قيودات تقاسيط رزق أوقاف، ص١٠-١١، كود ٠٠٠٢١٤-٣٠٠١.

(١٤١) دار الوثائق القومية: محافظ الأبحاث، فى محفظة ١٢٥ وزارة الأوقاف، ص٢، ١١ ١٨٥٠م.

(١٤٢) إبراهيم بيومى: المرجع السابق، ص ٣٨٧.

(١٤٣) دار الوثائق القومية: أدراج الدار: درج ٨١، و ٣٣٩، ١٩ صفر ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م.

(١٤٤) دار الوثائق القومية: محافظ الأبحاث: محفظة١٢٥، إرادة إلى برهان باشا، ١٢٦٧هـ/ ١٨٥٠م.

(١٤٥) أمين سامى: تقويم النيل، ج٣، الهيئة القومية لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ٤٦.

(١٤٦) إبراهيم بيومى: المرجع السابق، ص ٣٨٨.

(١٤٧) دار الوثائق القومية: دفتر ترتيب وظائف فى عهد محمد على، ص٥٠٥.

(١٤٨) أحمد الحته: تاريخ الزراعة، المرجع السابق، ص ٧٢. وانظر. حمدى الوكيل: المرجع السابق، ص٥١١.

(١٤٩) حلمى محروس: المرجع السابق، ص ١٩٩. وحول أجرة المثل انظر هامش ص ٤٧.

(١٥٠) دار الوثائق القومية: أدراج الدار: درج ٨١، و٦١، من الجناب العالى إلى الباشا السر عسكر إبراهيم باشا، ٥ ذى الحجة ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م.

(١٥١) محمد أحمد فرج السنهورى: شرح قانون الوقف، القاهرة، ١٩٤٦م، ص ٩.

(*) الجفالك: مفردها جفلك، وهى أراضى أوسع من الأبعاديات وتخص أفراد أسرة محمد علي وكبار حاشيته، وكانت خارجة عن الأراضى الممسوحة التى تحصل منها الضرائب بالإضافة إلى أنها معفاة من الضرائب. انظر: عزة على موسى: سجلات ديوان عموم الأوقاف المصرية ١٨٤٣-١٩٤٢م دراسة أرشيفية دبلوماتية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، قسم الوثائق والمكتبات، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م، ص١٤.

(١٥٢) على بركات: المرجع السابق، ص ١٣٧.

(١٥٣) إبراهيم بيومى: المرجع السابق، ص ١٧٤. وانظر:

, 9، vol، Mohammad : the mosque of Muhammad Ali in Cairo muqarnas،Al - Asad P43-52.،1992

(١٥٤) حمدى الوكيل: المرجع السابق، ص ٥١٢.

(١٥٥) دار الوثائق القومية: أدراج الدار: درج ٨١، و ٤٣٨، من الجناب العالى إلى وكيل المالية ١٨٤٥م.

(١٥٦) دار الوثائق القومية: محكمة أسيوط : س١٥، كود ٠٠٢١١-١١٣٩، ص ٢٤٠، و ٣٥٧، ١٨٤٦م.

(١٥٧) دار الوثائق القومية: محكمة الإسكندرية: س ٤٧٤، كود ٠٠١٨٥٨ - ١٠٢٩، ص ١٩٠، و ٢٢١.

(١٥٨) دار الوثائق القومية: محكمة أسيوط: س ١٥، كود ٠٠٢١١٥- ١١٣٩، ص ٢٤٠، و ٣٥٧، ٤ صفر سنة ١٢٦٢هـ١٨٤٦/م. وحول الآراء الفقيه الخاصة بلزوم الوقف وجوازه. انظر. بيان من العلماء: حكم الشريعة الإسلامية فى الوقف الخيرى والأهلى، المطبعة السلفية، (د . ت).

(١٥٩) دار الوثائق القومية: محكمة منفلوط: س ٣٦، كود ٠٠٠٣٦- ١١٤٣، ص ٩٤ ، و ١٢٨، ١٨٤٦م.

(*) الأطيان العشورية: هى الأراضى التى وجدت خالية من الزراعة، ولم تدخل فى مساحة الأطيان سنة ١٨١٣م، ولم تثبت فى سجلات الترابيع . انظر. حسين حسان: المرجع السابق، ص ١٣.

(١٦٠) إبراهيم بيومى: المرجع السابق، ص ٣٨٩.

(١٦١) دار الوثائق القومية: محكمة الإسكندرية، س ٤٨٤، كود ٠٠٨٦٨ - ١٠٩٩، و٢٤٨، ١٨٤٦م.

(١٦٢) دار الوثائق القومية: محكمة دمياط، ص ٣٣٤، كود ٠٠٠٦٧٣ - ١٠٣٢، ص ١٥، و ٤٠ ، ١٨٤٦م.

(١٦٣) دار الوثائق القومية: محكمة أسيوط، كود ٠٠٢١١٠ - ١١٣٩، ص ٢٨، و ٦٠، ١٢٣١هـ/ ١٨١٥م.

(١٦٤) أمين سامى: المرجع السابق، ج ٣، ص ٢٤.

(١٦٥) عبد الرحمن الرافعى: عصر إسماعيل، ج ١، مكتبة الأسرة، ٢٠٠١م، ص ١٥- ٢٧.

(*) ولى النعم: من الألقاب الفخرية وهو يعبر عن نظرة محمد علي إلى موظفيه فهم عبيده وهو ولى نعمتهم. انظر. مصطفى بركات: المرجع السابق، ص ٣١٧.

(١٦٦) إبراهيم بيومى: المرجع السابق، ص ٩٩.

(١٦٧) إبراهيم بيومى: المرجع السابق: ص ٣٨٤.

(١٦٨) دار الوثائق القومية: معية سنية تركى: تراجم ملخصات دفاتر، محفظة ٨٠، ملف ١، و٩٠٦، من الجناب العالى مختار بك ١١ ربيع الثانى ١٢٥٢هـ/ ١٨٣٦م.

(١٦٩) إبراهيم بيومى: المرجع سابق، ص ص ٩٩، ١٠٠.

(١٧٠) دار الوثائق القومية: محكمة قنا: س١، كود ٠٠٢٣٥٤- ١١٦١، و ٣٧٥، ١٨٠٦م.

(١٧١) إبراهيم بيومى: المرجع السابق، ص ٩٩.